أثر التبرعات على خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل

"دراسة تطبيقية على قرية تفهنا الأشراف النموذجية"

د/ ايناس محمد الجعفراوي

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة الأزهر – فرع البنات

ملخص:

حظت قرية تفهنا الأشراف النموذجية بالعديد من مقومات التنمية من خلال التبرعات سواء كانت تبرعات من بعض رجال الأعمال بالقرية وما أوقفوه لإرساء تلك المقومات أو من خلال تبرعات أهل القرية بالمال أو المجهود البدني، من أجل القضاء على الفقر والجهل والمرض، لذلك استهدفت الدراسة الحالية دراسة أثر التبرعات على خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل، في محاولة لإبراز دور التمويل الذاتي المستمر في خلق بيئة مواتية خلاقة لفرص عمل دائمة مستقرة، وذلك من خلال استخدام كل من المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تحويل الوقف إلى استثمارات على المرافق الأساسية بالقرية كالتعليم والصحة والبيئة والخدمات، والذي له قدرة علي الوصول للفقراء، قد أسهم في تحسن نوعية الحياة،وخلق مناخا صالحا لتحقيق أهداف عملية التنمية من خلال رفع المستوى التعليمي والصحي والبيئي والخدمي وتوفير حياة طيبة للمجتمع، والذي كان له قدرة على خلق رواج اقتصادي وتوفير بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل، والذي قد لا يحدث إلا من خلال تلك المرافق الهامة لتنمية المجتمع، كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تأثيرًا علي عدد العاملين بالقرية هو عدد المشروعات يليه إقامة الجامعة بالقرية.

مقدمة:

إن توفير فرص عمل وإتاحة الفرص لأفراد أى مجتمع شرطاً ضـــرورياً لتنمية هذا المجتمع، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق تنمية مستدامة، قادرة على خلق فرص عمل مستقرة، والتي تتطلب دائماً نظام اقتـــصادي يـــوفر عائـــداً مستمراً لاستدامة التنمية، إضافة إلى نظام اجتماعي يتطلب إعادة تشكيل قـــيم ومعتقدات المجتمع بما يوفر بيئة اجتماعية واقتصادية مناسبة لخلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل، وتعد قرية تفهنا الأشراف النموذجية بمحافظـــة الدقهليـــة مثالاً فريداً من نوعه حظي بمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئيـــة، كما حظي أيضا بتأييد أهلها للمشاركة الدافعة للنمو والاستفادة من كافة فـــرص ومقومات التنمية الاقتصادية التي توافرت لتلك القرية، مستهدفين القضاء على الفقر وعدم توريثه للأجيال اللاحقة، من خلال بناء مؤسسي وثقـــافي وبيئـــي لجميع فئات القرية.

ولقد كان مرد هذه المقومات بالأساس من البداية وحتى الآن ناتجاً عـــن تبرعات من قبل بعض رجال الأعمال بهذه القرية الذين تبرعوا بإجمالى أرباح ثلاث مصانع للأعلاف تم إقامتها بالقرية من أجل الإنفاق على إنشاء مؤسسات تعليمية وصحية واجتماعية وبيئية لتوفير بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل بهدف القضاء على البطالة والفقر والجهل، في ظلال رؤية مفادها: أن قيام أي جهود للتنمية لا بد أن تتم على أكتاف الإنتاج، ووجود حلقة إنتاجية للإنفاق المـــستمر على كافة المؤسسات اللازمة لتنمية مجتمعهم الصغير، إضافة إلى المـــشاركة المجتمعية وجمع التبرعات من أهالي القرية.

وهو ما يتوافق مع الرؤية الإسلامية للتنمية، والتي تتميز بالشمولية، بهدف تحقيق الحياة المثالية للبشر وتحقيق رفاهيتهم في الحياة الدنيا والآخـــرة، مـــن

خلال الاهتمام بالإنسان بالدرجة الأولى[١]، كما يتوافق مع الرؤية الإسلامية للنشاط الاقتصادي الإنتاجي والهدف من تنميته سواء كانت أهداف خاصة مثل: تحسين المستوى المعيشي للفرد ولذريته ولورثته، أو أهداف عامة تتمثل: في الإسهام في المصالح العامة، مما يبرز البعد التوزيعي للإنتاج، والتأكيد على أن من أهم بواعث الإنتاج هو التكافل الاجتماعي والإسهام في توزيع عادل يفيد الجميع[٢].

ومن هنا تتضح مشكلة الدراسة والتي تنحصر في دراسة أثر التبرعات على خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل بقرية مصرية فقيرة حظت بمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- دراسة الآثار الاقتصادية والبيئية، الناتجة عن التبرعات الموجهة إلى إقامة مؤسسات تعليمية وصحية واجتماعية وبيئية.

٢- دراسة أهم العوامل المؤثرة في توفير فرص عمل بالقرية.

فرضيات الدراسة:

يمكن تحقيق أهداف الدراسة من خلال الفرضيات التالية:

١- هل يوجد آثار اقتصادية وبيئية للمشاركة المجتمعية (التبرعات) يتمثل في خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة والدخل بالقرية؟

٢- هل توجد علاقة عكسية بين عدم إقامة الجامعة بالقرية وعدد العاملين بالقرية؟

٣- هل توجد علاقة طردية بين عدد المشروعات بالقرية وعدد العاملين بالقرية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدارسة فيما يلي:

١- دراسة وتوصيف تجربة فريدة من نوعها أدت إلى تنمية قرية من قرى مصر التي تعاني من مشاكل الفقر والبطالة والجهل، وهو ما يحتاجه المهتمين بالتنمية بشكل عام والمهتمين بالتنمية المحلية بشكل خاص للبحث عن عوامل نجاح تلك التجربة وما أحدثته من تغيير الواقع الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

٢- دراسة قدرة المشاركة المجتمعية (التبرعات) على خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل والنهوض بمستوي المعيشة بالقرية، نتيجة رغبة المجتمع في تطوير وتغيير واقعه المادي، دون الاعتماد على جهود الدولة.

منهج الدراسة:

يمكن تحقيق هدف الدراسة وفروضها من خلال استخدام المنهج الوصفي والأسلوب القياسي.

أولا: المنهج الوصفي:

استخدام المنهج الوصفي في توصيف تجربة المشاركة المادية (التبرعات)، من خلال توصيف بيانات استبيان عينة عشوائية منتظمة من أرباب أسر مجتمع القرية بتفهنا الأشراف، لدراسة أثر إقامة مؤسسات تعليمية واجتماعية وصحية وبيئية بالقرية علي أهم المتغيرات الاقتصادية لمجتمع القرية، والتي قد تكون قادرة على خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل مستقرة بالقرية.

ثانياً: الأسلوب القياسي:

ويتم استخدام الأسلوب القياسي في تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان الخاص بالدراسة الحالية من خلال (نموذج الانحدار)، وذلك لدراسة العلاقة بين المتغير التابع (عدد العاملين)، والمتغيرات المستقلة والتي قد تعتبر هامة في تحديد سلوك المتغير التابع، ويتم تقدير هذه العلاقة بالطرق الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد عن طريق حزمة برنامج SPSS.

حدود ومجتمع الدراسة:

يتمثل المجتمع الإحصائي Statistical population في سكان قرية تفهنا الأشراف النموذجية، على أن يكون إطار المعاينة Sampling frame: هو أرباب أسر قرية تفهنا الأشراف ممن عمرهم ٥٠ سنة فأكثر، لكي يكون عمرهم ٢٠ عاما على الأقل في عام ١٩٨٤م، بهدف مراقبة التغيرات التي طرأت علي كل من: التعليم – الصحة – خلق فرص عمل.....،مما يتطلب أن تكون العينة المختارة ثابتة (أي أنها تحتوي على نفس وحدات المعاينة)، على مدار الفترات الزمنية للدراسة (قبل عام ١٩٨٤م،وبعد عام ١٩٨٤م وحتى الآن)، وهو ما يسمي بالعينات المستمرة،والتي تستخدم غالبا في الدراسات الاقتصادية، أما نوع العينة فسوف تكون عينة عشوائية منتظمة Systematic Random Sample، وهي تصلح في حالة تجانس المجتمع، على أن يتم اختيار الوحدة الأولى من العينة بطريقة عشوائية، أما باقي وحدات العينة فيتم اختيارها طبقا لما يقتضيه حجم العينة، مع مراعاة انتظام المسافات بين وحدات الاختيار، فإذا كان حجم العينة ٣١٣ مفردة (وهو ما يبلغ ٥٥% من عدد الأفراد الذي يبلغ عمرهم أكثر من خمسون عاما وفقا لتعداد ٢٠٠٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) من أرباب أسر تفهنا

الأشراف، فإننا سنأخذ رب أسرة قاطن في منزل من بين كل (٥)منـــازل، ثـــم عند اختيارنا الثاني نضيف (٥) إلى الرقم الأول، فإذا كان رقم المنـــزل رقـــم (٤) يكون رب أسرة هذا المنزل هو الأول في العينة، ثـــم نـــضيف (٥) إلـــى الـــرقم (٤) وهكـــذا، فيكـــون أرقـــام المنـــازل التـــي تـــم اختيارهـــا هـــي (٤،٩،١٤،٢٤،...الخ)، على أن يتم جمع البيانات بالاعتماد على طريقة كشف البحث Schedule والتي يقوم الباحث فيها بتعبئة هـــذا الكـــشف(الاســـتمارة) بنفسه مستخدما طريقة المقابلة والمشاهدة.

تعريفات إجرائية:

القرية: قرية تفهنا الأشراف النموذجية، والتي تقع في مركز ميت غمـــر – محافظة الدقهلية – ج.م.ع.

رب الأسرة (رئيس الأسرة):هو الشخص الذي تعتبره الأسرة رئيسا لهـــا بصرف النظر عن النوع والسن[٣].

عمال ترحيلات: عمال أجراء مجردون من أى ملكية للأراضي الزراعية، يخرجون من قريتهم للعمل، من خلال مقاولين يأتوا إلى القرية لنقل العمال إلى محافظة كفر الشيخ ومديرية التحرير للعمل بها من خلال (٨) عربـــات نقـــل تحمل كل منها ٤٠ عامل من أهالي القرية كل أسبوع –على أن يبقي هـــؤلاء العمال مدة أربعون يوما ليعودوا إلى القرية في أجازة (١٠) أيام ليعودوا للعمل مرة أخرى[٤].

مفهوم المؤسسات: وهى التي تقوم بتقديم الخدمات الـــصحية والتعليميـــة والاجتماعية سواء حكومية أو غير حكومية[٥].

التأصيل: رد الشيء إلى أصوله التي أخذ منها قواعده التي يقوم عليها[٦].

٤٦ق مثلا:السنة السادسة والأربعون من تاريخ نشأة محكمة النقض.

قبل عام ١٩٨٤م:قبل تنفيذ التجربة التنموية للقرية.

بعد عام ١٩٨٤م:بعد تنفيذ التجربة التنموية للقرية.

وتحقيقاً لهدف الدراسة يتم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث:

أولا: التجربة التنموية بقرية تفهنا الأشراف النموذجية.

ثانيا: الآثار الاقتصادية والبيئية الناتجة عن المشاركة المجتمعية المتمثلة في التبرعات.

بالإضافة إلى:

ثالثا: أهم نتائج الدراسة.

أولا: التجربة التنموية بقرية تفهنا الأشراف النموذجية:

(١-١) المشكلات التي عانت منها قرية تفهنا الأشراف:

تحتل قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية مركز ميت غمر موقعًا استراتيجيًا، حيث تبعد عن مدينة ميت غمر بمسافة ٩ كم تقريبًا، كما أنها تبعد عن مدينة الزقازيق محافظة الشرقية بمسافة ٢٠ كم تقريبًا، وعن مدينة طنطا محافظة الغربية ٤٠ كم تقريبًا، إلا أنها كانت قبل الثمانينات قرية فقيرة مساحتها تبلغ ٦٠٠ فدان يسكن بها ٦٠٠٠ نسمة، أغلبهم يعملون بالزراعة أو عمال ترحيلات بالقرى الأخرى المجاورة لانتشار البطالة بها، كما كانت قبل تجربتها التنموية تعاني من جميع مشاكل الفقر شأنها شأن باقي القرى الفقيرة التي لا يوجد بها كهرباء أو مياه صالحة للشرب أو مدارس إضافة إلى صعوبة المواصلات للمدن المجاورة لها(٧)، وغيرها من المشكلات العديدة والتي تتفق مع مشكلات معظم القرى المصرية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- انخفاض الوعي الصحي.

٢- مشكلات ومنازعات اجتماعية.

٣- انخفاض مستوى المعيشة وعدم وجود الخدمات الصحية والتعليمية.

٤- انتشار الأمية وقلة الاقتناع بالتطوير وأهمية ارتفاع مستوي الخدمات[٨].

٥- هجرة المتعلمين من الريف إلى المدينة مما يزيد من استمرار تخلف القرية.

٦- قلة إدراك التطوير الناتج عن محدودية الطموح والاتكال والقدرية والاعتماد على الغير وعلى الحكومة،مع عدم وجود دافع للتجديد.

٧- ضيق الثقافة والتي ما تقوم غالبا على الخرافات والتحيز للريف والتعصب له، وكذلك عدم تقبله لدخول عناصر ثقافية جديدة، قد تستخدم في تحسين أحوالهم المعيشية، وبالتالي فهم يميلون للنزوع إلى عاداتهم الريفية إذا اضطروا إلي التجديد لأنهم ينفرون مما لا يألفون[٩].

(١-٣) خطة التنمية المستدامة بقرية تفهنا الأشراف:

بدأت قرية تفهنا الأشراف نهضتها بعد حرب أكتوبر في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات باجتماع الشباب المتعلم ورجال الأعمال من أبناء القرية لوضع خطة تنموية تخرج القرية من الفقر والجهل والمرض، من خلال تبني مفهوم "الارتقاء بالتنمية المحلية"، وتخطيط إستراتيجي، لخلق بيئة عمل مواتية، عمادها رؤية مشتركة وهدف مشترك، من أجل إنجاز مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي عماده مشاركة فعالة ووعى مجتمعي مرتفع، ولقد كان البدء بالتعليم أولًا، والذي سيكون من شأنه كسر حلقة الفقر وإحداث تنمية بكل مناحي الحياة بالقرية (اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية)، وصولا إلى توفير فرص عمل وعدم وجود فقير واحد بالقرية، ولقد كان تمويل هذه الخطة التنموية من خلال تبرع بعض رجال الأعمال بالقرية بكامل أرباح ثلاث

مصانع لعلف الدواجن تم وقفها بشكل ودي (غير قانوني) للمركز الإسلامي بالقرية على أن يكون حق الإدارة للقائمين عليه من أهل القرية، مما أحدث حالة من المشاركة المجتمعية لباقي أهالي القرية فقاموا بالتبرعات رغم فقرهم سواء كانت أموال أو قطعة ذهب أو رأس من المواشي أو قطعة أرض أو تبرع بالعمل البدني لبناء المؤسسات بالقرية، ولقد تم تقدير تمويل حجم المشروعات والمؤسسات في البداية بـ (٢ مليار جنية مصري)، تتم على مراحل من خلال تمويل مستدام يقوم بالأساس على أكتاف الإنتاج والمشاركة المجتمعية لأفراد القرية إلى أن يتم القضاء على كافة مشكلات القرية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية، ومن ثم إحداث تنمية مستدامة، ولقد بدأت الخطة التنموية شأنها شأن كل خطة تقوم على التنظيم أولا، دون أن تنقاد وراء العشوائية وذلك من خلال تكوين مركزًا لتنظيم المشروعات التي تنطوي عليها خطة التنمية سمي بـ "المركز الإسلامي" بقرية تفهنا الأشراف في يناير ١٩٨٤م الموافق ربيع الثاني ١٤٠٤هـ والذي تم إشهاره باسم "جمعية صلاح الخيرية" المشهرة برقم ١٠٧١ لسنة ٢٠٠٤م، متخذًا شعار "التنمية الإسلامية من الحضانة إلى الجامعة"، ولقد قام المركز الإسلامي بوضع لائحته الداخلية متضمنة كافة الأهداف، وكيفية تحقيقها من خلال خطة إستراتيجية تحدد كيفية تنفيذ المشروعات المخطط لها وتحديد أولويات التنفيذ، كما قام المركز بتحديد الهياكل الإدارية من خلال لجان ضمت بعضًا من الشباب تجمعهم رؤية واحدة وخبرات متعددة في مجالات مختلفة دون الانتماء إلى أي أحزاب سياسية أو دينية، ومن أهم هذه اللجان:

١- **لجنة الزراعة:** والتي تهدف إلى مساعدة المزارعين وحل مشاكلهم وتشجير القرية.

٢- **لجنة التعليم:** والتي تهدف إلى دراسة قضية التعليم والقضاء على الأمية.

٣- **لجنة صحية:** والتي تهدف إلى إقامة عيادة شاملة لعلاج أهالي القرية مجاناً.

٤- **لجنة الزكاة:** والتي قامت بإنشاء "بيت المال" بغرض جمع زكاة المسلمين بالقرية وإعادة توزيعها حسب مصارفها أو الإنفاق على مشروعات القرية(١٠).

ولقد اتسمت **إنجازات المركز الإسلامي** بقرية تفهنا الأشراف بالتدرج وتحديد الأولويات وترتيبها وفقاً لأهميتها وقدرتها على خدمة أهالي القرية والتي بدأت بكسر حلقة الفقر من التعليم أولاً.

وبمشاهدة جدول (١) نلاحظ كيفية تدرج إنشاء المؤسسات التعليمية بدءاً من إنشاء الحضانة الإسلامية المجانية(دار تحفيظ القرآن)،وإقامة (١٠) مساجد تحيط بالقرية من كل جانب يقام بها دروس محو الأمية للراغبين، ثم التوجه إلى إقامة معاهد أزهرية وتوفير أتوبيسات مجانية لنقل الطلاب من القرى المجاورة، مع إعطاء أولوية لإنشاء معهد ابتدائي أزهري للفتيات يسع ٢٠٠٠ طالبة إيماناً من أهالي القرية بأهمية تعليم الفتيات في كسر حلقة الفقر، إضافة إلى عيادة إسلامية عام ١٩٨٧م، وبعد الانتهاء من كافة المؤسسات التعليمية (الابتدائي "عام – أزهري" والإعدادي والثانوي الأزهري"بنين – بنات")، وتسليمها بعقود هبة إلى مشيخة الأزهر، جاءت مرحلة حساب التكلفة والعائد لإقامة فرع جامعة الأزهر لكي يتم الاستفادة من كل مما يلي:

١- كليات يلتحق بها أهالي القرية والقرى والمدن المجاورة بعد الانتهاء من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، مما يوفر التكاليف التي سينفقها أهالي الطلبة على التعليم الجامعي خارج القرية، وبذلك لن يخرج الطالب من

القرية حتى يكمل دراسته الجامعية، ويتحقق شعار المركز الإسلامي بالقرية "من الحضانة إلى الجامعة".

٢- الناحية الدينية والتعليمية: والتي ستفيد القرية ثقافيًا من خلال وجود قلعة علم بها علماء يلقنون العلم.

٣- الناحية الاقتصادية: وذلك بإحداث حالة رواج اقتصادي من خلال الاستفادة من الطلاب والطالبات النازحين للجامعة كمستهلكين للمنتجات والمشروعات التي ستقام تلبية لطلباتهم من بقالات ومشروعات سكن خاص للطلبة والطالبات ومطاعم وكافتريات ومكتبات للتصوير ومطابع للكتب وغيرها مما يلبي احتياجات أهالي القرية والطلبة والطالبات المقيمين، مما يؤمن مصادر مولدة للدخل على المدى المتوسط والطويل.

٤- تشغيل خريجي أهالي القرية بالمؤسسات المقامة، إضافة إلى تشجيع أهالي القرية على إقامة مشروعات صغيرة مما يساهم في القضاء على البطالة والفقر، وهو ما يتطابق مع توصيات معظم الدراسات الاقتصادية، والتي تنتهي إلى أن نمو التشغيل يؤدي إلى المساهمة في الحد من الفقر.

هذا من ناحية العائد، أما التكلفة فلقد كان التمويل محدد وموجود مسبقًا من خلال أرباح مصانع الأعلاف الموقوفة وتبرعات أهالي القرية، إلا أن خدمات ومرافق القرية كانت لا تحتمل هذا العدد من الطلاب والطالبات النازحين للجامعة والذي تم تقدير عددهم بـ ٢٠٠٠٠ طالب وطالبة، وعليه تم إقامة مدينة جامعية للبنات عام ١٩٩٨/١٩٩٩، ومدينة جامعية للبنين عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، تم تسليمها بعقود هبة إلى مشيخة الأزهر، إضافة إلى إقامة محطة صرف صحي بالقرية وإقامة محطة للقطار بالقرية بالجهود الذاتية التي تضافرت مع جهود الدولة في مد الكهرباء للقرية وزيادة المحولات الكهربائية

حتى أصبحت القرية لا تحتاج إلى زيادة المحولات لمدة خمسين سنة مقبلة، كما تم إنشاء سنترال وهبته للدولة لإدارته لخدمة الطلبة والطالبات، وكذلك ردم المصرف من قبل الدولة والذي كان مصدراً لجميع أنواع الحشرات ثم قامت الجهود الذاتية بزراعته وجعله حديقة في مدخل الكليات كعنواناً طيباً للقرية وفرع جامعة الأزهر، إضافة إلى إقامة مسجد في مدخل القرية به استراحة للمسافرين والطالبات المغتربات، ثم إقامة وبناء مستشفى التأمين الصحي والعيادة الشاملة (كافة التخصصات) بالجهود الذاتية، ثم تسليمها لوزارة الصحة بعقد هبة، لإدارتها لتوفير الرعاية الصحية لطلاب المدارس والجامعات والموظفين بالمؤسسات التي أصبحت حكومية بعد هبتها للدولة (مدارس – معاهد أزهرية– مستشفيات – جامعة– المدن الجامعية)، كما تم إقامة مركز لتنظيم الأسرة، وأخيرا تم إنشاء مستشفى "صلاح الخيري"، إلا أنه لم يفعل حتى الآن، وستتم إدارته من خلال مركز الصلاح الخيري.

أما المؤسسات الاجتماعية فلقد تضمنت:

١- إقامة إستاد يكفي شباب الجامعة وشباب القرية بالجهود الذاتية ثم هبته إلى وزارة الشباب والرياضة بالمحافظة لإدارته، كما تم اختيار مكان إقامته بجوار كلية التربية ليساعد على افتتاح فرع للتربية الرياضية بكلية التربية.

٢- جمعية تنمية المجتمع تحت إشراف إدارة الشئون الاجتماعية بميت غمر.

٣- مكتب البريد وتسليمه بعقد هبة للدولة.

٤- مركز شباب القرية ويتضمن:

أ- مركز لتدريب الشباب على الحاسب الآلي.

ب-تدريب الفتيات على الصناعات الصغيرة،وتنمية الحرف (مثل الخياطة، وتربية الدواجن) لزيادة دخل الأسرة.

ج-دار مناسبات لإقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية واجتماعات لجنة فض المنازعات بين أهالي القرية، وملتقى يجتمع به أهالي القرية.

٥- إقامة ورشة للنجارة لتصنيع مقاعد الدارسة الخاصة بالمعاهد الأزهرية والجامعة ودار تحفيظ القرآن الكريم وتصنيع جهاز للعرائس لتجهيز الفتيات اليتامى والفقيرات بالقرية والقرى المجاورة مجانا.

٦- مكتبة دينية وأدبية تشمل أمهات الكتب لخدمة أبناء القرية وطلابها.

٧- إشهار جمعية "صلاح الخيرية" (والمقامة منذ١٩٨٤) برقم ١٠٧١ لسنة ٢٠٠٤ بالشئون الاجتماعية كمؤسسة خيرية تراجع حساباتها الختامية، والتي تقدم خدماتها لأهالي قرية تفهنا الأشراف والقرى المجاورة والتي تهدف إلى:

أ- تدريب وتشغيل العمالة على الحرف سواء من الخريجين والخريجات بالقرية أو غير الخريجين للقضاء على مشكلة البطالة.

ب-رعاية الأيتام والفقراء بتوفير الملابس وزي المدارس ومتطلبات الزواج لجميع فقراء قرية تفهنا الأشراف والقرى الأخرى بالجمهورية وكذلك إقامة مشروعات متعددة منها الأكشاك لغير القادرين على الكسب وتوزيعها بالمجان.

ج-توزيع مواشي على السيدات الأرامل بالقرية من أجل تأمين مصدر دخل ثابت لهن قابلا للنمو.

د- إعداد الوجبات الخاصة بالطلاب والطالبات المغتربين غير القادرين من الذين يسكنون خارج المدينة الجامعية وتوزيعها بالمجان.

هـ- تنمية البيئة والمحافظة عليها.

٨- لجنة تطوير تفهنا الأشراف يرأسها السيد عمدة القرية.

٩- إقامة معهد للمتفوقين وتسليمه بعقد هبه إلى مشيخة الأزهر، والذي يتميز عن أى معهد أزهري بأنه يتم اختيار المتفوقين من الطلبة الأزهريين على مستوى الجمهورية من بداية المرحلة الإعدادية على أن يقيم الطلبة بالمعهد إقامة كاملة مجانا- ويخصص لهم شيخ الأزهر مدرسين متميزين ومناهج خاصة ليمثلوا العالم الإسلامي فيما بعد في مجال الدعوة، ويضم المعهد ٥٠ طالب فقط كل عام.

١٠- بناء وتجهيز ١٠٠٠ معهد أزهري على مستوي محافظات الجمهورية[١١]، مما يدل على امتداد جهود المركز الإسلامي خارج حدود القرية وانتقالها من المحلية إلى القومية.

وتأسيسا على ما سبق نجد أن تجربة تفهنا الأشراف التنموية تجربة متكاملة متدرجة من الأسفل للأعلى مع مراعاة التكامل والاستمرارية في توحد ومشاركة مجتمع القرية لحل جميع مشكلات مجتمعهم متخذين اتجاه تنموي يقوم على تغيير قيم المجتمع نحو التكامل الاجتماعي القائم على الطابع الإسلامي، في حالة من الانتماء لمجتمعهم المحلي والقومي، وبعيدًا عن الاتجاهات النفعية والمصالح المتباينة، وكذلك بعيدًا عن الأهداف السياسية والحزبية، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع كافة مؤسسات الدولة من خلال تسليم جميع المشروعات التعليمية والصحية والخدمية بعد تجهيزها إلى الدولة لإداراتها، وهو ما يتوافق مع بعض الدراسات التي أثبتت وجود علاقة بين

إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي (الصحية والتعليمية والأمنية والترفيهية) والانتماء للمجتمع[١٢].

(١-٣) مصادر تمويل تجربة تفهنا الأشراف التنموية:

وعليه ومن خلال عرض تجربة تفهنا الأشراف التنموية نجد أن الإنجازات المحققة تمخضت عن نوعين من التبرعات كمصادر لتمويل المؤسسات المراد إنشائها:

النوع الأول: هبات متمثلة في المعاهد الأزهرية وفرع جامعة الأزهر الذي يحتوى على أربع كليات ومدينتين جامعتين والذي تم القيام ببناءهم وتجهيزهم ثم تسليمهم إلى مشيخة الأزهر بعقود هبة لكي تقوم بإدارتها، إضافة إلى المؤسسات الصحية (المستشفي العام – التأمين الصحي) والذي تم تسليمهم بعد تجهيزهم إلى وزارة الصحة بعقود هبة، هذا إلى جانب المؤسسات الاجتماعية العديدة التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية.

النوع الثاني: وقف أرباح ثلاث مصانع يملكها رجال أعمال بالقرية للإنفاق على متطلبات التنمية بالقرية بشكل مستمر، إلا أن هذا الوقف كان ولا زال حتى الآن وديًا، ولم يأخذ الشكل القانوني بوضع الوقف تحت إدارة وزارة الأوقاف بعقد رسمي وذلك حرصاً من أهل القرية على إبعاد تجربتهم التنموية عن الدوائر الحكومية وقيود البيروقراطية والذي قد يكون من شأنه وفقًا لرؤيتهم عدم استكمال مسيرة مشروعاتهم على النحو الذي أرادوه من استدامة البناء والتطوير المستمر لجميع مناحي الحياة بالقرية.

وفيما يلي سوف يتم دراسة التأصيل الفقهي والقانوني لكل من الهبة والوقف للوصول على ماهية أنواع التبرعات الممولة لعملية التنمية بقرية تفهنا الأشراف من الناحية الفقهية والقانونية.

وبداية يندرج تحت التبرع في الفقه الإسلامي ثلاثة أنواع:

أ- تبرع محض كالهبة والصدقة والوصية والوقف والإعارة.

ب-تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء كالقرض والكفالة والهبة بشرط العوض.

ج-تبرع ضمن عقد معاوضة كالمحاباة في البيع والشراء وكالزيادة على المهر.

والمقصود بالتبرع المحض هو الذي تكون فيه نية الواهب هي: التبرع دون أن يقصد وفاء بالتزام طبيعي، ودون أن يهدف إلى الإثابة على صنيع أو إلى جني منفعة مادية أو أدبية، والمقصود بالمنفعة الأدبية هو أن تكون منفعة ذاتية للمتبرع، فلا يكفي بطبيعة الحال لنفى نية المتبرع أن يكون من تبرع لإنشاء مستشفى قد قصد منها المعاونة في مكافحة المرض، أو إنشاء مدرسة وقد قصد منها المساهمة في نشر التعليم فهذه ليست منافع ذاتية للمتبرع، بل هو قد توخي تحقيق المصلحة العامة(١٣).

ويعد الوقف والهبة والوصية والنفقات على اختلاف أنواعها ومناشئها هي من الأحوال العينية، لتعلقها بالمال واستحقاقه وعدم استحقاقه، غير أن المشرع المصري وجد أن الوقف والهبة والوصية – كلها من عقود التبرعات – فهي تقوم غالبًا على فكرة التصدق المندوب إليه ديانة(١٤).

(١-٣-١) الهبات:

١- التأصيل الفقهي للهبة:

تعرف الهبة بأنها: إيصال الشيء إلى الغير بما ينفعه، سواء كان مالاً أو غير مال، يقال وهب له مالًا وهبًا وهبة، ويقال وهب الله فلانًا ولدًا صالحًا،

ويقال وهب مالًا ولا يقال وهب منه ويسمى الموهوب هبة وموهبة، والجمع هبات ومواهب[١٥].

وتعريف الهبة عند المالكية: "هي تمليك ذات ذي منفعة لوجه المعطي بغير عوض، ولقد أتى بلفظ "لوجه المعطي": فخرج به الصدقة فإنها لوجه الله تعالى فقط وقيل إن أراد الثواب مع وجه المعطي لا تكون هبة وقيل تكون هبة.

وعرفها الحنفية بأنها: "تمليك المال بلا عوض"[١٦]، كما عرفها الشافعية: "بأنها تمليك لعين بلا عوض في حال الحياة تطوعًا"، ولقد تم الاعتراض على تعريف الشافعية بأنه تعريف شامل وغير مانع لدخول الصدقة في التعريف، ولقد عرفها الحنابلة: "بأنها تمليك في حياته بغير عوض بما يعد هبة عرفًا"[١٧]، ويؤخذ على هذا التعريف بأن من الأعراف من لا يفرق بينها وبين الصدقة.

وعليه فإن تعاريف الفقهاء للهبة لم تسلم من مآخذ وعليه فقد تم اختيار تعريف شامل مقتبس من تعريفات الفقهاء السابقة والذي قد يكون عالج تلك المآخذ وهو أن الهبة:"تمليك مكلف غيره عينًا بغير عوض حال الحياة تطوعًا لوجه المعطي له إكرامًا من الأعلى للأدنى بما تدل عزمًا".

وكلمة إكرامًا: لخروج الرشوة.

وبذلك قد تجتمع الهبة مع غيرها في صفة وتخالفها في صفة أخرى مميزة لها:

أ- الهبة تجتمع مع البيع في أنها والبيع تملك عين، بينما البيع تمليك بعوض، والهبة تمليك بلا عوض.

ب- الهبة تجتمع مع العارية في أنها والعارية بغير بدل، بينما العارية ترد على المنفعة، والهبة ترد على العين، فهي تجتمع مع العارية في انعدام البدل، وتخالفها في المعقود عليه.

ج-وتجتمع الهبة مع الوصية في أنها والوصية تمليك العين بغير بدل، بينما الوصية تصرف مضاف إلى ما بعد الموت، أما الهبة، تعرف في الحياة.

د- كما تجتمع الهبة مع الهدية في أن الهدية تمليك بلا عوض، وتمتاز الهدية عن الهبة بأنه يجب تعويضها بحسب العرف وبالنقل والحمل من موضع إلى موضع.

هـ - وتجتمع الهبة مع الصدقة في أنها والصدقة، تمليك العين بغير عوض، لكن الصدقة تكون لوجه الله تعالى، أما الهبة: فهي لوجه المعطي له فقط أو لوجه الله تعالى مع وجه المعطي له[١٨].

حكم الهبة:

انعقد الإجماع على استحباب الهبة بجميع أنواعها فهي مندوب إليها ومحثوث عليها. ويقول ابن رشد الجد:

للواهب في هبته ما نوى بها، وقصد فيها، وأنه **لا يخلو في هبته من ثلاث أحوال:**

أحدها: أن يريد بها وجه الله، ويبتغي عليها الثواب منه.

الثاني: أن يريد بها وجوه الناس رياء ليحمدوه عليها ويثنوا عليه من أجلها.

الثالـــث: أن يريد بها الثواب من الموهوب له، والحالة الثالثة هي معاوضة كالبيع، وشرعت الهبة بالكتاب بقوله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْـوَى"[١٩]، والهبة بر[٢٠]، وبالسنة عن ابن عباس رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "العائد في هبته كالكلب يقئ ثم يعود في قيئه"[٢١].

أما أركان الهبة فهي أربع – الصيغة والواهب والموهوب لـــه والـــشيء الموهوب، أما القبض فهو محل خلاف في منزله القبض بالنسبة للعقـــد ولكـــن المتفق عليه بين الفقهاء هو جواز الهبة قبل قبض الشيء الموهوب لأن الهبـــة لا تبطل ببطلان القبض[٢٢].

وتكييف عقد الهبة: هي عقد تبرع لأن الموهوب له لا يـــدفع مقابلًـــا لمـــا يأخذه ومن ثم اشترط الفقهاء في الواهب أن يكون من أهل التبرع، فهي تبـــرع ابتداء وانتهاء[٢٣].

٢- التأصيل القانوني للهبة:

"الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عـــوض"، ويجـــوز للواهب، دون أن يتجرد من نية التبرع، أن يفرض على الموهوب لـــه القيـــام بالتزام معين".

وتأسيسا على هذا التعريف يكون للهبة مقومات أربعة:

١- الهبة عقد ما بين الأحياء.

٢- بموجبه يتصرف الواهب في ماله.

٣- دون عوض.

٤- بنية التبرع.

ومن هذه المقومات يمكن القول بأن عقد الهبة يتكون من عنصرين:

أ- عنصر مادي: وهو تصرف الواهب في ماله دون عوض (المقومات الثاني والثالث).

ب- عنصر معنوي أو قصدي: وهو نية المتبرع (المقوم الرابع).

ولقد كان عقد الهبة في التقنين القديم من قبل مسائل الأحكام الشخصية مما يخرجها من اختصاص المحاكم المدينة لأنها تحتوي عنصرًا دينيًا ذا أثر في تقرير حكمها، إلا أن التقنين المدني الجديد قد نظم عقد الهبة تنظيماً كاملاً وقد اقتبس كثيراً من أحكامه من الفقه الإسلامي -لا من القانون الفرنسي، كما اعتبر التقنين المدني الجديد عقد الهبة على أنه عقد مالي كسائر العقود، وبذلك فقد أكسب المشرع عقد الهبة صلابة وقوة في الالتزام على النحو الذي ينبغي أن يكون لعقد هو - وإن كان تبرعاً - ملزم للمتعاقدين كسائر العقود"[٢٤].

وعليه وتأسيسًا على ما سبق تحمل عقود الهبة بالمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية المقامة بتفهنا الأشراف والموثقة رسمياً بين المركز الإسلامي بالقرية والجهات الحكومية بالدولة،على أنها هبة وفقًا للقواعد الفقهية والقانونية، كما أنها عقود تبرع محض ابتداء وانتهاء.

(١-٣-٢) الوقف:

١- التأصيل الفقهي للوقف:

تعريف الوقف هو "حبس العين والتصدق بمنفعتها".

وتعريف الوقف عند الإمام أبى حنيفة، هو كما يقول صاحب الهداية "حبس العين عن ملك الواقف حبسًا غير لازم والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية".

أما الوقف في رأى الصاحبين ورواية عن الشافعي وأحمد والإمامية فهو:" حبس العين عن حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى ملك الله على وجه تعود منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث"، وفي

رأى آخر عند الشافعي وابن حنبل والإمامية هو "حبس العين عن التصرفات المؤثرة في الملكية مع انتقال ملكية الأعيان الموقوفة إلى الموقوف عليه مع قطع حق تصرفه في الملكية"، وفي رأى المالكية ورواية عن الإمامية والشافعي وأحمد هو "حبس العين عن التصرفات التمليكية والتبرع اللازم بريعها لجهة بر مع استمرار ملكية الواقف للعين"[٢٥].

كما ورد بكتاب الفتاوى الإسلامية أن الوقف "حبس العين على حكم ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة حالاً أو مالاً"[٢٦]، كما جاء أيضا بكتاب منهاج المسلم أن الوقف هو "تحبيس الأصل فلا يورث ولا يباع ولا يوهب وتسبيل الثمرة لمن وقفت عليه"[٢٧].

حكم الوقف:

الوقف مندوب إليه مرغب فيه بقول الله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى"[٢٨]، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال"أصاب عمر رضي الله عنه أرضاً بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال يا رسول الله إني أصبت أرضًا بخيبر ولم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها فقال فتصدق عمر بها – رضي الله عنه – أنه لا يباع أصلها ولا يورث، ولا يوهب فتصدق بها في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والمضيف، لا جناح على وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقاً غير متمول مالا" متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية للبخاري "تصدق بأصلها لا يباع ولا يوهب ولكن ينفق ثمرة"[٢٩].

وتنقسم أنواع الوقف إلى:

وقف خيري وهو "ما صرف فيه الريع من أول الأمر إلى جهة خيرية".

ووقف أهلي وهو "ما جعل استحقاق الريع فيه أولًا إلى الواقف مثلاً لأولاده إلى آخره ثم لجهة بر لا تنقطع"(٣٠).

وعليه فإن الوقف له منظومة فقهية، كما له تاريخ وجذور في البناء الإسلامي منذ عهد الرسول صلي الله عليه وسلم، والذي كان دائما ينطلق من مبادرة ورغبة المسلم، وليس ردة فعل أو ردًا على سياسة ما أو مشاكل اجتماعية، وهو ما يختلف عن ما حدث في الغرب حيث كانت المؤسسات الخيرية ردة فعل على ظروف اجتماعية وسياسية مثلما نجم عن الثورة الصناعية في مستهل القرن العشرين من تكدس الثروات في أيدي البعض ومعاناة الطبقة العاملة الناتج عن انخفاض الدخل، مما دفع بعض المؤسسات الصناعية على وقف الأموال على العمل الخيري، ثم كانت ردة الفعل الأخرى عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، وظهور الشيوعية وما كانت تدعوا له من مفاهيم اقتصادية، مما دفع بعض المؤسسات الصناعية لوقف الأموال من أجل معالجة بعض مظاهر الخلل الاجتماعي حتى لا تتسرب المفاهيم الشيوعية إلى المجتمع الأمريكي(٣١).

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن الوقف له أصول في الأنظمة الثلاث (الإسلامي والرأسمالي والاشتراكي)، إلا أن الوقف في النظام الإسلامى له دوافع وغايات مختلفة عن الأنظمة الأخرى، والتي تهدف دائما إلى النهوض والتنمية بالفقراء وتقليل الفوارق المادية لكي لا يزداد الفقراء فقرًا فتتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء،والتي غالبا ما تكون سببا أصيلا لمعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

٢- التأصيل القانوني للوقف:

وضعت محكمة النقض معيار للتفرقة بين الوقف على وجوه الخير والوقف على غير الخيرات وهذا المعيار هو مصرف ريع الوقف، فإذا كان هذا المصرف على سبيل القربة والصدقة كان الوقف خيرياً، أما إذا كان المصرف على سبيل البر والصلة كان الوقف أهلياً.

كما قضت محكمة النقض بأن "الوقف يعد خيريًا إذا كان مصرفه جهة من جهات البر التي لا تنقطع"[٣٢].

والأصل في الوقف أن يتم بإرادة واحدة هي إرادة الواقف، ولا يشترط القبول في الوقف أو في الاستحقاق ما لم يكن الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانوناً وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (٩) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أنه "لا يشترط القبول في صحة الوقف، ولا يشترط كذلك في الاستحقاق ما لم يكن الوقف عليه جهة لها من يمثلها قانوناً، فإنه يشترط في استحقاقها القبول، فإن لم يقبل من يمثلها انتقل الاستحقاق لمن يليها متى وجد وإن لم يوجد أصلًا أخذ الموقوف حكم الوقف المنتهي".

وعليه فإن الوقف بورقة عرفية صحيح في ذاته شرعًا متى كان الواقف وقت الوقف مالكًا لما وقفه، ولا يمنع من ذلك عدم وجود إشهاد شرعي ممن يملكه على يد حاكم شرعي طبقاً للمادة ١٣٧ من اللائحة الشرعية "، كما ورد أيضاً أن الورقة العرفية بإنشاء الوقف تعتبر حجة شرعية قبل صدور قوانين المحاكم الشرعية[٣٣]، ولم يكن الإشهاد شرطاً لصحة التصرفات في تغيير الوقف، وظل العمل بقوانين المحاكم الشرعية حتى تاريخ العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف، بأنه من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التغيير في مصارفه وشروطه ولا الاستبدال به من

الواقف إلا إذا صدر بذلك إشهاد ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة وضبط بدفتر المحكمة".

ولقد بينت المادتان (١)، (٢) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف – كيفية الإشهاد على الوقف (الإقرار – العقد الرسمي) على النحو التالي:

أ- أن يتم الإشهاد على يد رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو قاض من قضاتها وذلك بالتصديق على حجة الوقف أو الرجوع فيه أو التغيير أو الاستبدال.

ب- إثبات ملخص الإشهاد بسجل المحكمة الواقع بدائرتها أعيان الوقف.

ج- تسجيل الإشهاد بمصلحة الشهر العقاري وسجلات وزارة الأوقاف.

ثم نصت المادة (١٢) من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها على أنه "ترسل المحاكم ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق إلى وزارة الأوقاف بدون رسم صور ما يصدر من أحكام وإشهادات وتسجيلات تتعلق بالوقف أو تعديله أو إبطاله أو إنهاؤه، وكذلك ترسل أقلام الكتاب إلى وزارة الأوقاف ملخصًا من الأحكام الصادرة بإبطال أو نزع ملكية الوقف أو جزء منه أو باسترداد أعيان أو حقوق عينيه لجهة وقفها، ويجرى تسجيل هذه الإشهادات والأحكام في سجلات الوزارة طبقًا لما يقرر في اللائحة التنفيذية، كما تقوم الوزارة بالإشهاد على الأوقاف التي ليس لها مستندات لدى المحاكم ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق مع أخذ صور من الإشهاد بدون مقابل".

ويترتب على عدم الإشهاد بإنشاء الوقف، عدم الاعتداد به بالنسبة للواقف ولغيره من ذوي الشأن ولا يترتب عليه من أثر سوى الالتزامات الشخصية بينهما حيث قضت محكمة النقض بأن "إغفال تسجيل الإشهاد بإنشاء الوقف أو الرجوع فيه أو التغيير في مصرفة- أثره – عدم الاعتداد به بالنسبة للواقف أو غيره من ذوي الشأن. ترتب الالتزامات الشخصية بينهما فقط"(٣٤).

وتأسيسًا على ما سبق يعد وقف أرباح مصانع الأعلاف المقامة بتفهنا الأشراف بشكل ودي دون عقد بين المركز الإسلامي ووزارة الأوقاف – لا يعتد به من الناحية القانونية، وفقاً لما جاء بالقوانين المبينة فيما سبق إلا أنه يحمل على أنه وقف على جهة بر عملًا بالقاعدة الشرعية – من أن كل وقف لا يعرف له مصرف فهو صدقة، وهو ما ورد بالطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ السنة ٣٧/ العدد الثاني، مجموعة أحكام النقض المصرية، ص ٧٦٩، والذي ينص على أن" الوقف المندثر: هو ذلك الذي تتأكد له صفة الوقف أصلًا، وإنما لم تعد جهة الاستحقاق فيه معروفة لا من كتاب وقف، ولا من عمل النظار السابقين ولذا يحمل على أنه وقف على جهة بر عملًا بالقاعدة الشرعية من أن كل وقف لا يعرف له مصرف فهو صدقة ومن ثم فإن اندثار الوقف لا يعفي ناظرة من إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف".

وعليه يعد وقف أرباح الثلاث مصانع بالقرية هو وقف من الناحية الشرعية ولا يعد وقفا من الناحية القانونية، إضافة إلى أنه عقد تبرع.

ثانيا: الأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للتبرعات:

لقد أوصت العديد من الدراسات المهتمة بالقضاء على الفقر، بضرورة رفع القدرات التعليمية والصحية للفئات الأكثر فقرًا، باعتبارهما أولوية بارزة

من أولويات مكافحة الفقر، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والتي تعد عائقا، قد يمنع الفقراء من الاستفادة من كل منهما[٣٥].

وعليه فإنه يصعب الخروج من دوائر الفقر، إلا من خلال الاستثمار في التعليم والصحة وبرامج الحماية الاجتماعية إلى جانب بناء إطار مؤسسي عادل قائم على الشفافية يعمل على تفعيل الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بصناعة غد أفضل، وهو ما يتطابق مع دراسات البنك الدولي المهتمة بقضايا الفقر، والتي تؤكد على وجود علاقة تبادلية بين القضاء على الفقر وتوفير التعليم الأساسي للجميع، حيث يحد الفقر من فرص التعليم، كما يعد التعليم أهم سبل التخلص من الفقر، فالقضاء على الفقر يتفاعل مع قوتين الأولى: تتعلق بطبيعة وهيكل الفرص المتاحة للترقي داخل المجتمع، والثانية: ترتبط بالتغيرات التي تحدث في إمكانات الفقراء مثل: تدعيم قدراتهم الذاتية كالحصول على التعليم المناسب أو تدعيم مواقعهم الاجتماعية بما يمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية، وعليه فإن المفهوم الواسع للفقر، أصبح يتعدى المفهوم المادي المتعلق بانخفاض الدخل ليظهر أبعاد أخرى أعمق لظاهرة الفقر أهمها: تقدير واحترام الذات والإحساس بالانتماء الاجتماعي والهوية الثقافية والحصول على التعليم المناسب، وهو ما توصل له أمارتيا سن معرفا الفقر بأنه نقص القدرات، معتبرا التعليم أداة للحرية الشخصية[٣٦].

كما اعتبرت بعض الدراسات، أن العمل على توافر الخدمات الأساسية والارتقاء بمستوى جودتها، والتي تضم المسكن الملائم، والخدمات التعليمية والرعاية الصحية، وخدمات النقل، بالإضافة إلى الخدمات الشبابية والرياضية

والتنمية الثقافية مرتكزاً هاماً لوجود إطار متوازن للنهوض الاقتصادي والاجتماعي[٣٧].

أما مفهوم الفقر، فلقد ارتبط في معظم الدراسات الاقتصادية بظاهرة الحرمان أو الإفقار أو ما يسمي بـ"فقدان القوة"(powerlessness)،والذي يقصد به تجريد الفقراء من رأس المال،والمتمثل في كل من[٣٨]:

أ- رأس المال الإنتاجي(الأصول المادية):أرض – آلات – معدات.

ب- رأس المال النقدي والمالي:(السيولة والتمويل طويل الأجل).

ج- رأس المال المعرفي: (التعلم والتدريب والمهارة).

د- رأس المال الاجتماعي:(التماسك والشعور بالتضامن).

وعلية فإن مكافحة الفقر أو فقدان القوة يكمن في كل من:

أ- تملك الأصول لرأس المال الإنتاجي: من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة.

ب- تملك رأس المال النقدي والمالي عبر عمليات الائتمان الميسر، والموجهة استهدافا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- اكتساب رأس المال المعرفي والمهاري: من خلال عمليات تنمية القدرات، وخاصة من خلال التدريب والتأهيل.

د- تعزيز رأس المال الاجتماعي: من خلال تشجيع التنظيمات الإنتاجية أو التعاضدية، من جهة أولى، ودعم الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني – من جهة ثانية وتشجيع المجتمعات المحلية ومنظمات الإدارة المحلية على دعم المبادرات الأهلية من جهة ثالثة.

وتأسيسًا على ذلك – فهل استطاعت تجربة تفهنا الأشراف مكافحة الفقر من خلال تملك تلك الأصول الإنتاجية والمالية والمعرفية والمجتمعية؟، وهل

استطاعت تلك التجربة إحداث الآثار الاقتصادية والبيئية اللازمة لخلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل تضمن استدامة النمو والمحافظة على المقومات التي اكتسبتها تلك القرية عبر ما يقرب من ثلاثين عامًا؟

وللإجابة على ذلك، وبتحليل استبيان عينة عشوائية منتظمة بالقرية،(والتي تتكون من ٣١٣ مفردة، اتصف مستواها التعليمي بنحو ٣٧،٧% أمي و٣١،٩% ابتدائي و ١٨،٥% إعدادي و٦،٤%ثانوي و٥،٤%جامعي فما فوق من إجمالي مفردات العينة، كما تتصف بأن نحو ١٠٠% من إجمالي مفردات العينة، قد قاموا بالتبرع بالمال أو بالمجهود البدني أو الذهني بالقرية)، والذي يتضح منها ما يلي:

(٢-١) أثر التبرعات على المرافق الأساسية:

(٢-١-١)المؤسسات الصحية:

لقد كانت المؤسسات الصحية بالقرية قبل عام ١٩٨٤م تتمثل في وحدة صحية صغيرة، وكان مستوي الرضا عن الخدمات المقدمة من خلالها ضعيف بنسبة ١٠٠% من إجمالي حجم العينة، بسبب ضعف إمكانياتها الطبية، ولقد تم إقامة مستشفي عام بالقرية، ومستشفي للتأمين الصحي والعيادات الشاملة بعد عام١٩٨٤م، إلا أن مستوي الرضا عن الخدمات المقدمة من خلالهما قد بلغ ٦٢،٦% ضعيف و٣٧،٤% متوسط من إجمالى حجم العينة، ولقد انحصرت أسباب عدم الرضا عن أداء المؤسسات الصحية في كل من:

أ- انخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة.

ب- انخفاض مهارة الطاقم الطبي.

ج- ضعف الإمكانيات الطبية.

د- سوء الإدارة.

ورداً على ضعف الخدمات المقدمة من المؤسسات الصحية، فلقد أقام المركز الإسلامي مستشفي "الصلاح الخيري "عام ٢٠١٣م، دون هبتها إلى وزارة الصحة، على أن يتم إداراتها من خلال مركز الصلاح الخيري لتلافي القصور الموجود في كل من المستشفي العام ومستشفي التأمين الصحي، وتضم مستشفى صلاح الخيري ستة أدوار (معامل وعيادات خارجية – أشعة – (٢١) حضانة للأطفال للمبتسرين – عناية مركزة – غرف عمليات – دور كامل للغسيل الكلوي – مبيت وإقامة كاملة للأطباء – كافتريا لتقديم وجبات ومشروبات مجانية لكافة المرضى والمرافقين لهم)، إلا أنها لم تفعل بعد[٣٩].

وعليه نجد المشاركة المجتمعية المستمرة في إرساء دعائم الحياة الكريمة، والمجتمع الذي أصبح لا يقبل إلا بالخدمات الجيدة ورفض الردئ منها، لامتلاكه أدوات التمويل المستمر الناتج عن التبرعات، لتقويم ما هو ردئ، دون الاعتماد علي الحكومة في تغيير الواقع، مما يجعل مجتمع الدراسة مجتمعا يملك مقوماته، قادرًا على التغيير وخلق بيئة مؤهلة للتنمية المستدامة.

(٢-١-٢) المؤسسات التعليمية:

أما المؤسسات التعليمية، فلقد كانت قبل عام ١٩٨٤ م، تتمثل في دار تحفيظ القرآن والمدرسة الابتدائية، حيث بلغ مستوي الرضا عن المستوى التعليمي بدار تحفيظ القرآن نحو ٨٦،٩% ممتاز و٩،٦% جيد و٣،٥% متوسط وصفر% ضعيف، كما بلغ مستوى الرضا عن المستوي التعليمي بالمدرسة الابتدائي نحو ٢٧،٥% جيد و٢٩،٤% متوسط و٢٠،٨% أقل من المتوسط و٢٢،٤% ضعيف، أما بعد عام١٩٨٤م، فلقد تم إقامة كل من الحضانة الإسلامية والمعاهد الأزهرية (ابتدائي- إعدادي- ثانوي-"بنين وبنات")، وفرع جامعة الأزهر، والذي بلغ مستوي الرضا عن المستوي

التعليمي بهم ٢٩،٤% ممتاز و٤٥،٧% جيد و١٢،٥% متوسط و١٢،٥% أقل من المتوسط وصفر% ضعيف، مما يدل على الرضا بشكل عام عن المؤسسات التعليمية بعد عام ١٩٨٤م، ولقد تم تتويج المؤسسات التعليمية بإقامة معهد للمتفوقين وتسليمه بعقد هبه إلى مشيخة الأزهر، ليضم ٥٠ طالبا فقط من أنحاء الجمهورية، ليمثلوا العالم الإسلامي فيما بعد في مجال الدعوة، ولقد تم تخريج ٦ دفعات من هذا المعهد منذ نشأته وحتى الآن.

وعليه ونتيجة لوجود تلك المؤسسات من الحضانة إلى الجامعة، فلقد بلغت نسبة المتعلمين تعليم جامعي (سواء من الخريجين أو الطلبة والطالبات الجامعيين) من أبناء مفردات العينة نحو ٦٤,٣% من إجمالى عدد أبناء مفردات العينة، أى ما يقرب من أكثر من نصف أبناء العينة، وهو ما يدل على ارتفاع الاهتمام بالتعليم الجامعي من قبل مفردات العينة، والتي كانت نسبة الجامعيين فما فوق بها (قبل ١٩٨٤م)، لا تتخطى ٥،٤% من إجمالي مفردات العينة.

وهو ما يتفق مع الإحصاءات الرسمية والتي تشير إلى انخفاض نسب التسرب من التعليم الأساسي(ابتدائي وإعدادي)، والتي بلغت لمن لم يلتحق بالتعليم وتسرب نحو(٢٦ نسمة)،أى ما يعادل ٢،٠ % من جملة السكان للفئة العمرية من (٦-١٩ سنة)، كما بلغت لمن التحق بالتعليم وتسرب نحو(١٩ نسمة)، أى ما يعادل ٣،١٩% من جملة السكان للفئة العمرية من (٦-١٩ سنة)، وعليه فلقد كانت نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسى ولم يتسربوا نحو(١٢٥٢نسمة، مقسمين إلى ٦٣٤ ذكور و٦١٨ إناث)،أى ما يعادل ٩٦،٣% من جملة السكان للفئة العمرية من (٦-١٩ سنة)[٤٠]، مما أثر على التغير بالزيادة في تعداد٢٠٠٦ بنحو٢٥،٥% لمن يقرأ ويكتب ومحو الأمية

والابتدائي، مقارنة بتعداد ١٩٧٦، كما اتجه أيضا معدل التغير بالزيادة في تعداد٢٠٠٦ لكل من الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي، ومؤهل جامعي، ومؤهل متوسط ومؤهل أقل من المتوسط بمقدار٤٠٠%، ٤٠٢٣،٣%،٢٨٦٨،٣%،١١٤٥،٥%علي الترتيب مقارنة بتعداد ١٩٧٦ جدول(٢).

(٢-١-٣) المؤسسات الخدمية:

أما المؤسسات الخدمية فلقد أقيم منها السنترال والإستاد ومكتب البريد ومركز الشباب ومركز التدريب بعد عام ١٩٨٤م، بعد أن كان لا يوجد أى منها قبل ذلك، وباستبيان مستوي الرضا عن هذه المؤسسات الخدمية المقامة بالقرية، فقد بلغ نحو٥١،٤% ممتاز و ٢٧،٢% مقبول و٢١،٤% متوسط وصفر% ضعيف من إجمالي حجم العينة لكل من السنترال والإستاد ومكتب البريد، أما مركز الشباب ومركز التدريب، فقد بلغ مستوي الرضا لكل منهما نحو ٣١،٩% ممتاز و٣٦،٧% جيد و٢١،١% مقبول و١٩،٢% متوسط وصفر% ضعيف، مما يدل على الرضا بشكل عام عن المؤسسات الخدمية المقامة.

(٢-١-٤) المؤسسات البيئية:

لقد تم إقامة مشروعات تهتم بوجود بيئة خالية من التلوث بعد ١٩٨٤م ومن أهمها: محطة صرف صحي، ومشروع جمع القمامة، وكذلك تطوير وتحديث محطة مياه الشرب وردم المصرف وإقامة حديقة بدلا منه في مدخل القرية، ولقد بلغ مستوى الرضا عن هذه المشروعات نحو ١٠٠% لكافة المشروعات البيئية، كما جاء رأى العينة بأن ردم المصرف الموجود بالقرية قضى على التلوث ووفر بيئة صحية خالية من الحشرات والتلوث بشكل كبير

بنسبة ١٠٠% من إجمالى حجم العينة،بعد أن كـــان رأى العينـــة: أن وجـــود المصرف بالقرية قبل ردمه كان يشكل خطرًا ومصدرًا كبيرًا للتلـــوث بنـــسبة ١٠٠% من إجمالى حجم العينة.

أما الشكل العمراني للقرية فلقد تغير بشكل جذري، حيث تم بناء بيوت القرية بالخرسانة المسلحة بدلا من الطوب الني، بعد إقامـــة الجامعـــة بنـــسبة ١٠٠% من إجمالى حجم العينة، نتيجة لارتفاع الدخول ورغبة أهالي القريـــة في إقامة محلات تجارية وتسكين شقق سكنية للطلبـــة والطالبـــات النـــازحين للقرية طوال العام تقريبا، إلا أن هذا كان له أثر بيئي سلبي تمثل فـــي إقامـــة تعديات على بعض الأراضي الزراعية والبناء عليها رغبة في جني أرباح من إقامة المشروعات والشقق السكنية،حيث بلغت نـــسبة البنـــاء علـــى أراضـــي زراعية نحو١٤،٤% و٩،٦% من إجمالى حجم العينة لأراضي زراعيـــة تـــم شرائها بهدف البناء، وأراضي زراعية كانت ملكـــا لمفـــردات العينـــة علـــى الترتيب، وهو ما يبلغ ١١٥٤٠ متر مربع، أى ما يعادل ٢،٧٤ فدان، إضـــافة إلى الأراضي التي تم بناء الكليات عليهـــا والتـــي بلغـــت نحـــو ٦،٠ فـــدان زراعي[٤١]، أما إعادة بناء البيوت القديمة فلقد بلغت ٧٦% من إجمالى حجـــم العينة، وهو ما يبلغ ١٧٣٦١ متر مربع، وبما يعادل ٤،١ فدان.

ولقد توافقت مع تلك النتائج الإحصاءات الرسمية الدالة علـــي ارتفـــاع المستوي السكني،وبملاحظة جدول (٣)، نجد أن نحو٩٩،٥% من جملة أفـــراد القرية يسكنون في وحدات سكنية مستقلة تقسم إلـــى(٧٩،٥% شـــقة و١٠،٩% أكثر من شقة و١٠،٩% فيلا أو منزل بأكمله و٨،٠ % منزل ريفي بأكملـــه)، بينما يعيش في غرفة أو أكثر داخل وحدة سكنية نحو ٠،٥% من إجمالى أفراد القرية، مما يدل على غلبة المظهر الحضاري لنوعية السكن، كما يلاحظ مـــن

جدول(٤)، أن نحو ٧٣،٤% من جملة أفراد القرية يملكون سكنهم و١٧،٥% من جملة أفراد القرية يملكون سكنهم من خلال الهبة، بينما يسكن ٩،١% من جملة أفراد القرية فقط في مساكن بالإيجار، مما يدل على تحسن نوعية مسكن الأفراد، والذي يتضح أيضا من انخفاض معدل التزاحم، والذي بلغ ١،١٥ فرد/غرفة، رغم أن متوسط حجم الأسرة بلغ نحو ٤،٣١فرد /أسرة، جدول(٥).

أما مصدر مياه الشرب فلقد كانت نسبة الأفراد داخل الشبكة العامة للمياه النقية نحو ٩٩،٨% من إجمالى أفراد القرية، كما أن وسيلة الإضاءة الرئيسية كانت الكهرباء لنحو ٩٩،٩% من إجمالى أفراد القرية، أما نسبة الأفراد المتصلين بمرفق الصرف الصحي(الشبكة العامة)، فلقد بلغت ٩٩،٥% من إجمالى أفراد القرية[٤٢].

وعليه نجد أن الاهتمام بالبعد البيئي كاد أن يقترب من المثالية إلا أن التعدي علي البيئة من خلال بناء بعض الأراضي الزراعية كان نتاجا سلبيا لتلك التجربة التنموية.

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن تحويل أرباح الوقف إلى استثمارات على المرافق الأساسية بالقرية كالتعليم والصحة والبيئة والخدمات، والذي له قدرة علي الوصول للفقراء، قد أسهم في تحسن نوعية الحياة، وخلق مناخا صالحا لتحقيق أهداف عملية التنمية من خلال رفع المستوي التعليمي والصحي والبيئي والخدمي وتوفير حياة طيبة للمجتمع، والذي قد يكون له قدرة على خلق رواج اقتصادي، وبيئة مؤهلة لتوليد فرص عمل، والذي قد لا يحدث إلا من خلال تلك المرافق الهامة لتنمية المجتمع.

(٢-٣) أثر التبرعات على البطالة:

لقد كانت فرص العمل المتاحة قبل إقامة الجامعة تتصف بوجود فرصة عمل واحدة أو عدم وجود فرص عمل، والتي بلغت نحو ٣٣،٩% فرصة الاشتغال بالزراعة و١٢،٥% فرصة الاشتغال بمهنة من المهن، بينما ٥٣،٧% من إجمالى حجم العينة لا يجد فرصة عمل، أما فرص إقامة مشروع خاص بالقرية في ذلك الوقت فلم تتاح إلا لـ ١،٠ % فقط من إجمالى حجم العينة، مما يدل على عدم القدرة على القيام بأنشطة مدرة للدخل، وبمقارنة ذلك بفرص العمل المتاحة بالقرية بعد إقامة الجامعة، والتي تميزت بوجود فرصة عمل أو أكثر لكل مفردة من مفردات العينة والتي بلغت نحو ٣٤،٢% فرصة الاشتغال بالزراعة و١٩،٥% فرصة وظيفة حكومية و١٢،٥% فرصة الاشتغال بمهنة من المهن و١٠٠% فرصة إقامة مشروع خاص داخل القرية، وهو ما يتطابق تماما مع نسب الوظائف التي يشغلها مفردات العينة والتي اتصفت بشغل أكثر من وظيفة، حيث وزعت الوظائف بنحو ٣٤،٢% فلاح و١٩،٥% موظف حكومي و١٢،٥% مهني و١٠٠% أعمال حرة (إقامة مشروع خاص داخل القرية) من إجمالى مفردات العينة، وهو ما تؤكده نسبة العاطلين بأسر العينة والتي تمثلت في صفر %، كما تؤكده الإحصاءات الرسمية والتي تشير إلى أنه لا يوجد متعطل واحد سبق له العمل بتعداد ٢٠٠٦، مقارنة بتعداد١٩٧٦ كما أن معدل التغير في المتعطلين الجدد قد اتجه بالانخفاض، حيث بلغ -٧٨،٦% من إجمالى أفراد الفئة العمرية(١٥ سنة فأكثر)مقارنة بتعداد١٩٧٦[٤٣].

أما عدد المشروعات التي أقامتها مفردات العينة، فلقد بلغ نحو ٤٨٢ مشروع حيث قام نحو ٤٧،٦% من إجمالى حجم العينة بإقامة مشروع واحد، بينما قام ٥٢،٤% من إجمالى حجم العينة بإقامة مشروعين ولقد تم تمويل تلك

المشروعات من مدخرات السفر للخارج بنسبة ٠،٣%، وقروض من البنوك بنحو ٠،٣%، ١٠،٣%جمعيات،٨٩،١% من المدخرات الخاصة من إجمالى حجم العينة، ولقد بلغت نسبة المشروعات المقامة بعد إقامة الجامعة نحو ٩٩،٠% من إجمالى المشروعات التي أقامتها مفردات العينة.

ولقد تمثلت أنواع المشروعات التي قامت بها مفردات العينة في كل مما يلي:

٦١،٤% سكن للطلبة والطالبات و١٢،٩% مزارع دواجن و٧،٧% مكتبات و٧،٥ بقالة و٥،٢% مطاعم و٥،٤% كافيهات من إجمالى حجم المشروعات.

أما عدد العمالة في إجمالى المشروعات التي أقامتها مفردات العينة، فلقد بلغت ٧٧٥ عامل سواء من أبناء أسر العينة أو من خارج الأسرة، إضافة إلى أن ١٩،٥% من إجمالى أبناء أفراد العينة قاموا بإنشاء مشروعات خاصة بهم داخل القرية بعد إقامة الجامعة تم تمويلها بنسبة ١٠٠% من مدخرات الأسرة، ولقد تمثلت أنواع المشروعات التي قاموا بها ٥،٤% مطاعم و٤،٨% محلات بيع خضراوات وفاكهة و٣،٢% كافية و١،٠ مطابع و٢،٢% مكتبات و٢،٩% بقالة من إجمالى حجم المشروعات التي قام بها أبناء مفردات العينة.

وعليه نجد أثر مساهمة التبرعات في خلق فرص عمل حقيقية ومستقرة ومتنوعة، قادرة على تأمين وتهيئة مناخ يقوم بتشغيل كافة عناصر الإنتاج، قادرا علي عدم توريث الفقر للأجيال القادمة من خلال خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل.

(٢-٣)أثر التبرعات علي الفقر:

ولقد تم ترجمة عدم وجود عاطلين، وزيادة فرص العمل المتاحة وتنوعها لمفردات العينة، وشغلهم لوظيفة أو أكثر إلى ارتفاع مستوى الدخل، والذي

اتسم بالارتفاع بنسبة ١٠٠% من إجمالى حجم العينة، مقارنة بالانخفاض في مستوى الدخل قبل إقامة الجامعة بما يمثل ١٠٠% من إجمالى حجم العينة، ولقد جاءت الزيادات في دخل مفردات العينة مقارنة بدخولهم قبل إقامة الجامعة، بنحو ١٠٠%،٢٠٠%،٣٠٠%،٤٠٠% لكل من ٠،٣% و ١١،٨% و٤٦،٣% و٤١،٥% من إجمالى حجم العينة على الترتيب، وعليه فقد اتصف مستوى المعيشة بما يمثل ٤٨،٢% مرتفع جدا،٥١،٨% مرتفع من إجمالى حجم العينة بعد إقامة الجامعة، بينما اتصف مستوى المعيشة قبل إقامة الجامعة بالانخفاض بما يمثل ١٠٠% من إجمالى حجم العينة، ولقد تم الاعتماد علي رأي العينة في تحديد مدى ارتفاع أو انخفاض الدخل والمستوي المعيشي، وفقا لمفهوم الفقر الذاتي: وهو الذي يعرف الفقر من وجهة نظر الفرد ذاته بمعني أنه لا يحصل على ما يحتاج إليه(٤٤).

وعليه يعد تحسن مستوى معيشة ودخول مفردات العينة الناتج عن التبرعات، قد يتفوق على العديد من السياسات المالية والاجتماعية التي قد تتخذها الدول كإجراءات للقضاء علي الفقر مثل الضرائب والدعم وغيرها، والتي قد تكون نتائجها مؤقتة في تلبية احتياجات الفقراء والمهمشين، على خلاف التمويل الذاتي من خلال التبرعات المتمثلة في الوقف المنتج الذي يدر إيرادات لتغطية النفقات المطلوبة لإنجاز التجربة التنموية للقرية دون الاعتماد على الدولة.

وهو ما يؤكد وجود آثار اقتصادية تراكمية للوقف تفوق العوائد الأولية الموزعة وهو ما يبرز مفهوم "مضاعف الوقف"، والذي أصله الإسلام في قوله تعالي: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾

[٤٥]، ولا تقتصر المضاعفة على ثواب الآخرة فقط بل تمتد إلى الحياة الدنيا المتمثلة في ارتفاع الدخل بأضعاف مضاعفة[٤٦].

وتأسيسًا على ذلك تعد التبرعات في الدراسة الجارية أداة غير ناضبة قادرة على الوصول إلى الفقراء والتعرف على احتياجاتهم، واجتذاذ الفقر من جذوره، وهو ما يتفق مع منهجية الكثير من المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع الأهلي، والتي تمتلك أساليب أكثر فاعلية في الوصول إلى الفقراء، حيث تتمتع بمزايا تجعلها أكثر فعالية في تخصيص الموارد وإنجاز عملية التنمية، إضافة إلى تمتعها بمهارات أكثر في التعامل مع المشاكل مقارنة بالدولة أو السوق، نظرا لتميز طريقتها بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، خلافا لبيروقراطية الدولة التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة[٤٧].

(٣-٤)أهم العوامل المحددة لعدد العاملين:

وأخيرًا، ولتوضيح أهم العوامل المحددة لعدد العاملين بالقرية، باستخدام الأسلوب القياسي في تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان الخاص بالدراسة الجارية لقياس معنوية المتغيرات المستقلة(X_1 إقامة العديد من المشروعات بالقرية و X_2 إقامة الجامعة بالقرية وX_3 عدد أفراد الأسرة وX_4 عدد المتعلمين من أبناء العينة وX_5 عدد المهن التي يعمل بها أفراد العينة وX_6 بناء بيت جديد في أرض زراعية) على المتغير التابع (عدد العاملين بالعينة Y_t)، وذلك من خلال وضع تصور لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي قد يحدد سلوك المتغير التابع، ودراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

$$Y_t = a_1 + b_1 \quad x_1 \quad + b_2 \quad x_2 + b_3 \quad X_3 + b_4 \quad X4 + b_5 \quad X_5 + b_6 \quad X_6 + E_1 \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

$b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$ معاملات انحدار Y على $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6$ على الترتيب

ويتم تقدير هذه العلاقة بالطرق الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد عن طريق حزمة برامج SPSS، والذي أكدت نتائجه ثبوت معنوية بعض المتغيرات المستقلة المتمثلة في: X_1إقامة العديد من المشروعات بالقرية و X_2 إقامة الجامعة بالقرية، بينما لم تثبت معنوية باقي المتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في:X_3 عدد أفراد الأسرة وX_4 عدد المتعلمين من أبناء العينة وX_5 عدد المهن التي يعمل بها أفراد العينة وX_6 بناء بيت جديد في أرض زراعية.

وبالنظر إلى (جدول ٦)، نجد أن العلاقة بين متغير عدد العاملين (المتغير التابع)، والمتغيرات المستقلة التي ثبتت معنويتها علاقة جوهرية، حيث قدر معامل الارتباط المتعدد (R=0.75)، وهو ما يدل على قوة الارتباط بين المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة التي ثبتت معنويتها.

ومن نتائج التحليل الواردة (جدول٨)، فإن معاملات الانحدار جاءت كما يلي:

$b_0 = 1.26, \quad b_1 = 2.406, \quad b_2 = -2.475$

$F = 205.311$**(جدول٧)

** معنوية عند ٠,٠١

أى أن معادلة الانحدار المتعدد المقدرة هي:

$$Y = 1.26 + 2.406\ X_1 - 2.475\ X_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2$$

كما يوضح (جدول ٦)، أن معامل التحديد Adjusted R^2 = ٠,٥٧ مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الواردة بالنموذج {معادلة(٢)} تشرح وتفسر نحو (٥٧%) من التغيرات في عدد العاملين، ويرجع انخفاض قيمة معامل التحديد إلى أن بعض المتغيرات المستقلة وصفية(متغيرات صورية)، مما يجعل قيمة معامل التحديد المنخفضة مقبولة نسبيًا، إضافة إلى أنه لا يوجد فرق كبير بين معامل التحديدR^2=0.56 و معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 =0.57 مما يدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها.

كما يشير (جدول ٧) إلى تحليل التباين (ANOVA)، والذي يؤكد أن نموذج الانحدار المتعدد معنوي من الناحية الإحصائية، وأن متغير عدد العاملين له علاقة بالمتغيرات المستقلة المفسرة الواردة بالمعادلة رقم (٢).

كما أن t معنوية لكل من ثابت المعادلة وكل من X_1، X_2. (جدول٨)

وبإجراء تحليل **stepwise** جدول(٩)، لمعرفة تدرج أهمية المتغيرات بالنسبة لـ **Y**،وبالإشارة إلى معادلة رقم (٢)، والتي توضح مدى تأثر عدد العاملين (المتغير التابع)، بالمتغيرات المستقلة الواردة بالمعادلة، يتضح ما يلي:

١- التغير في عدد المشروعات(**x1**) بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى التغير في عدد العاملين بمقدار٢,٤٠٦ في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة، ولقد جاءت معلمة عدد المشروعات موجبة (علاقة طردية) وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما أنها معنوية إحصائيا.

كما نتج عند إجراء تحليل الـ **stepwise** أن المتغير(**X_1**) يحتل المرتبة الأولى في التأثير على عدد العاملين (**Y**).

٢- نسبة التغير في عدم وجود الجامعة بالقرية (X_2) بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى التغير في عدد العاملين بمقدار ٢,٤٧٥ في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة، ولقد جاءت معلمة عدم وجود الجامعة سالبة (علاقة عكسية)،وذات دلالة إحصائية.

كما نتج عند إجراء تحليل الـ **stepwise** أن المتغير(**X_2**) يحتل المرتبة الثانية في التأثير علي عدد العاملين بالقرية (**Y**).

ثالثا:أهم النتائج:

تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

١- يعد الوقف والهبة على اختلاف أنواعها ومناشئها من الأحوال العينية، لتعلقها بالمال واستحقاقه وعدم استحقاقه، غير أن المشرع المصري وجد أن الوقف والهبة – كلها من عقود التبرعات – فهي تقوم غالباً على فكرة التصدق المندوب إليه ديانة.

٢- عقود الهبة بالمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية المقامة بتفهنا الأشراف والموثقة رسميًا بين المركز الإسلامي بالقرية والجهات الحكومية بالدولة، تعد هبة وفقاً للقواعد الفقهية والقانونية، كما أنها عقود تبرع محض ابتداء وانتهاء،كما يعد وقف أرباح الثلاث مصانع بالقرية، وقف من الناحية الشرعية ولا يعد وقفا من الناحية القانونية، إضافة إلى أنه عقد تبرع.

٣- إن الوقف له أصول في الأنظمة الثلاث (الإسلامي والرأسمالي والاشتراكي)، إلا أن الوقف في النظام الإسلامى له دوافع وغايات مختلفة عن الأنظمة الأخرى، والتي تهدف دائما إلى النهوض والتنمية بالفقراء وتقليل الفوارق المادية لكي لا يزداد الفقراء فقرا فتتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والتي غالبا ما تكون سببا أصيلا لمعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

٤- اتسمت إنجازات المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشراف بالتدرج وتحديد الأولويات وترتيبها وفقاً لأهميتها وقدرتها على خدمة أهالي القرية.

٥- تعد تجربة تفهنا الأشراف التنموية تجربة متكاملة متدرجة من الأسفل للأعلى مع مراعاة التكامل والاستمرارية في توحد ومشاركة مجتمع القرية لحل جميع مشكلات مجتمعهم متخذين اتجاه تنموي يقوم على تغيير قيم المجتمع نحو التكامل الاجتماعي القائم على الطابع الإسلامي، في حالة من الانتماء لمجتمعهم المحلي والقومي، وبعيدًا عن الاتجاهات النفعية والمصالح المتباينة، وكذلك بعيدًا عن الأهداف السياسية والحزبية، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع كافة مؤسسات الدولة من خلال تسليم جميع المشروعات التعليمية والصحية والخدمية بعد تجهيزها إلى الدولة لإداراتها.

٦- تعد المشاركة المجتمعية المستمرة سببا أصيلا في إرساء دعائم الحياة الكريمة، لامتلاك المجتمع أدوات التمويل المستمرة الناتجة عن التبرعات، لتقويم ما هو ردئ، دون الاعتماد علي الدولة في تغيير الواقع، مما يجعل مجتمع الدراسة مجتمعا يملك مقوماته، قادرًا على التغيير وخلق بيئة مؤهلة للتنمية المستدامة.

٧- بلغت نسبة المتعلمين تعليم جامعي (سواء من الخريجين أو الطلبة والطالبات الجامعيين) من أبناء مفردات العينة نحو ٦٤،٣% من إجمالى عدد أبناء مفردات العينة، أي ما يقرب من أكثر من نصف أبناء العينة، وهو ما يدل على ارتفاع الاهتمام بالتعليم الجامعي من قبل مفردات العينة، والتي كانت نسبة الجامعيين فما فوق بها (قبل ١٩٨٤م)، لا تتخطي ٥،٤% من إجمالى مفردات العينة.

٨- إن الاهتمام بالبعد البيئي كاد أن يقترب من المثالية إلا أن التعدي على البيئة من خلال بناء بعض الأراضي الزراعية كان نتاجا سلبيا لتلك التجربة التنموية.

٩- إن تحويل الوقف إلى استثمارات على المرافق الأساسية بالقرية كالتعليم والصحة والبيئة والخدمات، والذي له قدرة علي الوصول للفقراء، قد أسهم في تحسن نوعية الحياة، وخلق مناخا صالحا لتحقيق أهداف عملية التنمية من خلال رفع المستوى التعليمي والصحي والبيئي والخدمي وتوفير حياة طيبة للمجتمع، والذي قد يكون له قدرة على خلق رواج اقتصادي وتوفير بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل، والذي قد لا يحدث إلا من خلال تلك المرافق الهامة لتنمية المجتمع.

١٠- مساهمة التبرعات في خلق فرص عمل حقيقية ومستقرة ومتنوعة، قادرة على تأمين وتهيئة مناخ يقوم بتشغيل كافة عناصر الإنتاج، قادرًا على عدم توريث الفقر للأجيال القادمة من خلال خلق بيئة مؤهلة لتوفير فرص عمل.

١١- تعد التبرعات في تلك الدراسة أداة غير ناضبة قادرة على الوصول إلى الفقراء والتعرف على احتياجاتهم،وإجتذاذ الفقر من جذوره.

١٢- أكدت نتائج تحليل stepwise أن أكثر المتغيرات التفسيرية تأثيراً على عدد العاملين، هو عدد المشروعات يليه عدم إقامة الجامعة بالقرية.

١٣- نسبة التغير في عدد المشاريع (x1)، بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في عدد العاملين بمقدار ٢,٤٠٦ ولقد جاءت معلمه عدد المشاريع موجبة (علاقة طردية)، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي،كما أنها معنوية إحصائيا، أما نسبة التغير في عدم وجود الجامعة بالقرية (x2) بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى التغير في عدد العاملين بالقرية بمقدار ٢,٤٧٥ ولقد جاءت معلمه عدم وجود الجامعة سالبة (علاقة عكسية)،وذات دلالة إحصائية.

الهوامش:

١- زينب الأشوح،٢٠٠٤،الدليل الشامل إلى:الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق،دار غريب للنشر والطباعة،القاهرة،ص٣٧١.

٢- شوقي دنيا،٢٠٠٧،الفكر الاقتصادي الإسلامي مراحل التأسيس،المجلة العلمية لقسم الاقتصاد،العدد الأول،جامعة الأزهر كلية التجارة،فرع تفهنا الأشراف،ص٩٢.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦م،ص ٦.

٤- مقابلة مع بعض قيادات القرية.

5- Deolalikar, ANIL & Alex Brillantes, Raghav Gaiha, May 2002,Poverty Reduction and the Role of Institutions in developing Asia ,Asian Development Bank ,ERD Working paper series No:10.

٦- المصباح المنير للفيومي،"أصل".

٧- المركز الإسلامي لتفهنا الأشراف، ٢٠١٠، فيلم تسجيلي وثائقي.
٨- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون،٢٠٠٠، دراسات في تنمية المجتمع المحلي – نماذج وتجارب، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ص ٣٩٣، ٣٩٦.
٩- محمد شكري وزير،٢٠٠٧،المتغيرات الاجتماعية والتربوية المترتبة على إنشاء الكليات المستحدثة ببعض الأقاليم – دراسة حالة على قرية تفهنا الأشراف دقهلية، المجلة العلمية لقسم الاقتصاد،كلية التجارة – تفهنا الأشراف،جامعة الأزهر،ص ص٢٧-٢٩.
١٠- سجلات المركز الإسلامي – قرية تفهنا الأشراف(١٩٩٣)،سنوات من الإنجاز١٩٨٤-١٩٩٢،مطابع دار الأرقم،الزقازيق ص ص٨-٢٠، محمد احمد عبد الهادي، ١٩٩٥، تنمية المجتمع المحلي – نموذج إسلامي – دراسة تحليلية لتجربة قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية،المؤتمر الثالث للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية،المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية،الإسكندرية،ص ص٣٣-٣٥، ص٤٨،محمد أبو زيد الفقي،١٩٩٥،إستراتيجية التنمية في الإسلام- تفعيل الزكاة،كلية الدراسات الإسلامية،كفر الشيخ،ص ص٣-٧.
١١- مقابلة شخصية مع أ/ صلاح منصور – مدير مركز الصلاح الخيري بقرية تفهنا الأشراف ١ / يناير ٢٠١٤، قدري عبود،٢٠٠٧، الجهود الأهلية في التعليم الجامعي الأزهري في ضوء تجربة قرية تفهنا الأشراف"دراسة حالة"،رسالة ماجستير،جامعة الأزهر،كلية التربية،قسم أصول التربية،القاهرة،ص١٣٠،زيارة الباحثة لجميع المؤسسات التي تم ذكرها، سجلات المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشراف.

١٢- مني سلام،(١٩٩٨)،العلاقة بين إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي والانتماء للمجتمع،رسالة ماجستير،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة الفيوم.
١٣- محمود جمال الدين، (بدون تاريخ)،نظرية العقد،ص٣٤.
١٤- عبد الرازق أحمد السنهوري،١٩٨٧، الوسيط في شرح القانون المدني – العقود التي تقع على الملكية. الهبة والشركة والقرض والدخل الدائم والصلح، الطبعة ٢، ج٥، ص ٣١، مأخوذ من نقض مدني ٢١ يونيه سنة ١٩٣٤، مجموعة عمرياً، رقم ٢٠٠، ص ٤٥٤.
١٥- مختار الصحاح، مادة وهب،نتائج الأفكار ١٩/٩ط، دار الفكر، بيروت.
١٦- شرح الزرقاني على المختصر، ٩٤/٧.
١٧- المبدع ٣٦٠/٥.
١٨- السيد حافظ السخاوي، ٢٠١٣، أحكام الهبة في الفقه الإسلامي "بحث فقهي مقارن"، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٠٢/١١٩٧٣، ص ص ٨، ٩.
١٩- سورة المائدة،آية/ ٢.
٢٠- الحاوي الكبير للماوردي ٥٣٤/٧.
٢١- أخرجه البخاري،نسخة الباري، كتاب الهبة وفضلها، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها ١٦٦/١٦٥/٥.
٢٢- السيد حافظ السخاوي، ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٦، ١١٧.

٢٣- المرجع السابق، مأخوذ من: المقدمات الممهدات ٤٤١/٢،ط الأولى سنة ١٩٨٨، بيروت لبنان، الذخيرة للقرافي، ٢٢٣/٦، ومغني المحتاج ٣٩٧/٢، الهداية ونتائج الأفكار ٢١/٩.

٢٤- عبد الرازق أحمد السنهوري، ١٩٨٧، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨-٣٢.

٢٥- محمد سلام مدكور، ١٩٧٠، الوصية والوقف من الناحية الفقهية والتطبيقية، كتاب أحكام الأسرة في الإسلام، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، ص ص ٢٨٩، ٣٦٣، ٣٦٥.

٢٦- الفتاوى الإسلامية، ١٩٨٤، دار الإفتاء المصرية، المجلد ١١، ص ٣٩٣٠.

٢٧- أبي بكر جابر الجزائري،(بدون تاريخ)، منهاج المسلم، ص ٤٢٣.

٢٨- سورة المائدة، آية/٢.

٢٩- الحافظ ابن حجر العسقلاني، ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ، باب الوقوف، "بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ص ١٩٧.

٣٠- الفتاوى الإسلامية، ١٩٨٤، مرجع سبق ذكره،ص ص ٣٩٣٠، ٣٩٣١.

٣١- محمد الدسوقي،٢٠٠٠،الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي،وزارة الأوقاف:المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،القاهرة،ص ص٣٨،٣٩.

٣٢- الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ – السنة ٣١، الجزء الثاني،مجموعات النقض المصرية، ص ١٥٦٠.

٣٣- الفتاوى الإسلامية، ١٩٨٤، مرجع سبق ذكره،ص ص ٣٩٣٨،٣٩٥٥.

٣٤- مجموعة أحكام النقض المصرية،الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢، السنة ٢٨، العدد الأول.

٣٥- محيا زيتون،١٩٩٨،الإنفاق العام الاجتماعي ومدي استفادة الفقراء.التطورات والآثار،كتاب الأهرام الاقتصادي،هدي السيد،١٩٩٧،آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر،بحوث اقتصادية عربية،السنة٦،العدد ٩،ص ص١٤٤-١٥٨،محمد عبد الشفيع،٢٠١٠،المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية،مجلة بحوث عربية اقتصادية،العدد٥٠،السنة ١٧،بيروت ص ص،محمد الفاتح المغربي،٢٠١١،اقتصاديات وإدارة الوقف،الشركة العربية للتسويق،القاهرة،ص ١٧١، United Nations Development Program and League of Arab States, May 2008, Development Challenges in the Arab Countries: An Alternative Approach,Cairo,pp.25-33.

36- Muller, Tanja R, (March 2011), "Introduction to human resource development versus the right to education: Reflection on the paradox of education policy making",P261, Engle. Patrice and Black, M. Maureen, (2008),"The effect of poverty on child development and educational Outcomes", pp 243-256.

٣٧- رشا مصطفي عوض، إبريل ٢٠٠٧، نحو صياغة إطار متوازن للنهوض الاقتصادي والاجتماعي"حالة مصر"،مؤتمر الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي، المؤتمر الثامن، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،١٩-٢٠ ابريل، ص ص٩٣،٩٤.

٣٨- محمد عبد الشفيع عيسى،٢٠٠٩، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي:إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية،مجلة بحوث

اقتصادية عربية،العدد ٤٦،السنة ١٦،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص ص٣٥-٤٠.

٣٩- زيارة الباحثة لمستشفي صلاح الخيري.

٤٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام للسكان٢٠٠٦.

٤١- قدري عبود،٢٠٠٧،مرجع سبق ذكره،ص١٢٩.

٤٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،تعداد٢٠٠٦.

٤٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،تعداد١٩٧٦،تعداد٢٠٠٦.

٤٤- كريمة كريم،(١٩٩٤)،الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث،القاهرة.

٤٥- سورة البقرة،من الآية رقم٢٧٢.

٤٦- نعمت مشهور،أكتوبر١٩٩٧،أثر الوقف في تنمية المجتمع،سلسلة دراسات وأبحاث اقتصادية إسلامية،مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،جامعة الأزهر،القاهرة،ص ص ١٠٨،١٠٩.

٤٧- هويدا عدلي،٢٠٠٦،دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي:حالة المنظمات غير الحكومية،ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية،مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية،بيروت،ص٥٠١.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١- القرآن الكريم.

٢- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون،٢٠٠٠، دراسات في تنمية المجتمع المحلي – نماذج وتجارب، مكتبة وهبة،القاهرة.

٣- أبي بكر جابر الجزائري،(بدون تاريخ)، منهاج المسلم.

٤- أخرجه البخاري،نسخة الباري، كتاب الهبة وفضلها، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها،الجزء الخامس.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام للسكان٢٠٠٦.

٧- الحافظ ابن حجر العسقلاني، ٧٧٣ – ٨٥٢ هـ، باب الوقوف، "بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

٨- الحاوي الكبير للماوردي،الجزء السابع.

٩- السيد حافظ السخاوي، ٢٠١٣، أحكام الهبة في الفقه الإسلامي "بحث فقهي مقارن"، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٠٢/١١٩٧٣.

١٠- الفتاوى الإسلامية، ١٩٨٤، دار الإفتاء المصرية، المجلد ١١.

١١- المبدع،الجزء الخامس.

١٢- المركز الإسلامي لتفهنا الأشراف، ٢٠١٠، فيلم تسجيلي وثائقي.

١٣- المصباح المنير للفيومي،"أصل".

١٤- رشا مصطفي عوض،إبريل ٢٠٠٧،نحو صياغة إطار متوازن للنهوض الاقتصادي والاجتماعي"حالة مصر"،مؤتمر الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي،المؤتمر الثامن،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،١٩-٢٠ ابريل.

١٥- زيارة الباحثة لجميع المؤسسات التي تم ذكرها، سجلات المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشراف.

١٦- زينب الأشوح،٢٠٠٤،الدليل الشامل إلى:الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق،دار غريب للنشر والطباعة،القاهرة.

١٧- سجلات المركز الإسلامي – قرية تفهنا الأشراف،١٩٩٣،سنوات من الإنجاز١٩٨٤-١٩٩٢،مطابع دار الأرقم،الزقازيق.

١٨- شرح الزرقاني على المختصر، الجزء السابع.

١٩- شوقي دنيا،٢٠٠٧،الفكر الاقتصادي الإسلامي مراحل التأسيس،المجلة العلمية لقسم الاقتصاد،العدد الأول،جامعة الأزهر كلية التجارة،فرع تفهنا الأشراف.

٢٠- عبد الرازق أحمد السنهوري،١٩٨٧، الوسيط في شرح القانون المدني – العقود التي تقع على الملكية. الهبة والشركة والقرض والدخل الدائم والصلح، الطبعة ٢، ج٥.

٢١- قدري عبود،٢٠٠٧، الجهود الأهلية في التعليم الجامعي الأزهري في ضوء تجربة قرية تفهنا الأشراف"دراسة حالة"،رسالة ماجستير،جامعة الأزهر،كلية التربية،قسم أصول التربية،القاهرة.

٢٢- كريمة كريم،(١٩٩٤)،الفقر وتوزيع الدخل في مصر،منتدى العالم الثالث،القاهرة.

٢٣- محمد أبو زيد الفقي،١٩٩٥،إستراتيجية التنمية في الإسلام- تفعيل الزكاة،كلية الدراسات الإسلامية،كفر الشيخ.

٢٤- محمد احمد عبد الهادي، ١٩٩٥، تنمية المجتمع المحلي – نموذج إسلامي – دراسة تحليلية لتجربة قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية،المؤتمر الثالث للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية،المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية،الإسكندرية.

٢٥- محمد الدسوقي،٢٠٠٠،الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، وزارة الأوقاف:المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،القاهرة.

٢٦- محمد الفاتح المغربي،٢٠١١،اقتصاديات وإدارة الوقف،الشركة العربية للتسويق،القاهرة.

٢٧- محمد سلام مدكور، ١٩٧٠، الوصية والوقف من الناحية الفقهية والتطبيقية، كتاب أحكام الأسرة في الإسلام، الجزء الخامس، الطبعة الثانية.

٢٨- محمد شكري وزير،٢٠٠٧،المتغيرات الاجتماعية والتربوية المترتبة على إنشاء الكليات المستحدثة ببعض الأقاليم – دراسة حالة علي قرية تفهنا الأشراف دقهلية، المجلة العلمية لقسم الاقتصاد،كلية التجارة – تفهنا الأشراف،جامعة الأزهر.

٢٩- محمد عبد الشفيع عيسى،٢٠٠٩، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي:إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد ٤٦،السنة ١٦،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

٣٠- محمد عبد الشفيع،٢٠١٠،المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية،مجلة بحوث عربية اقتصادية،العدد ٥٠،السنة ١٧،بيروت.

٣١- محمود جمال الدين، (بدون تاريخ)،نظرية العقد.

٣٢- مجموعات النقض المصرية،الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ – السنة ٣١، الجزء الثاني.

٣٣- مجموعة أحكام النقض المصرية،الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢، السنة ٢٨، العدد الأول.

٣٤- محيا زيتون،١٩٩٨،الإنفاق العام الاجتماعي ومدي استفادة الفقراء.التطورات والآثار،كتاب الأهرام الاقتصادي،القاهرة.

٣٥- مختار الصحاح، مادة وهب،نتائج الأفكار ١٩/٩ط، دار الفكر، بيروت.

٣٦- مقابلة شخصية مع أ/ صلاح منصور – مدير مركز الصلاح الخيري بقرية تفهنا الأشراف ١ / يناير ٢٠١٤.

٣٧- مقابلة مع بعض قيادات القرية بمركز صلاح الخيري.

٣٨- مني سلام،(١٩٩٨)،العلاقة بين إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي والانتماء للمجتمع،رسالة ماجستير،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة الفيوم.

٣٩- نعمت مشهور،أكتوبر١٩٩٧،أثر الوقف في تنمية المجتمع،سلسلة دراسات وأبحاث اقتصادية إسلامية،مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،جامعة الأزهر،القاهرة.

٤٠- هدي السيد،١٩٩٧،آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر،بحوث اقتصادية عربية،السنة٦،العدد ٩.

٤١- هويدا عدلي،٢٠٠٦،دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي:حالة المنظمات غير الحكومية،ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية،مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية،بيروت.

ثانيا:المراجع باللغة الانجليزية:

1- Deolalikar. ANIL& Alex Brillantes. Raghav Gaiha, May 2002, Poverty Reduction and the Role of Institutions in developing Asia ,Asian Development Bank ,ERD Working paper series No:10.
2- 2-Muller, Tanja R, March 2011, Introduction to human resource development versus the right to education: Reflection on the paradox of education policy making.
3- Engle. Patrice and Black, M. Maureen, (2008), The effect of poverty on child development and educational Outcomes..
4- United Nations Development Program and League of Arab States, May 2008, Development Challenges in the Arab Countries: An Alternative Approach, Cairo.

الملاحق

ملحق(١)

جدول (١)

"أهم إنجازات المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشراف النموذجية"

م	المشروع	تاريخ الإنشاء	م	المشروع	تاريخ الإنشاء
١	جمعية تنمية المجتمع	١٩٨٤	١٨	المكتبة الدينية	١٩٩٤
٢	مركز شباب القرية	١٩٨٤	١٩	كلية التربية للبنين	١٩٩٦/٩٥
٣	دار تحفيظ القرآن (الحضانة الإسلامية)	١٩٨٤	٢٠	مشروع جمع القمامة	١٩٩٧
٤	مسجد عام يسع ٦٠٠ مصلي	١٩٨٥	٢١	المدينة الجامعية للبنات	١٩٩٩/٩٨
٥	ورشة تصنيع الأثاث	١٩٨٥			
٦	مسابقات حفظ القرآن الكريم لقري مركز ميت غمر	١٩٨٥	٢٢	المدينة الجامعية للبنين	٢٠٠١/٢٠٠٠
			٢٣	كلية الدراسات الإسلامية والإنسانية للبنات	٢٠٠١/٢٠٠٠
٧	المهد الابتدائي الأزهري للفتيات يسع ٢٠٠٠ طالبة	١٩٨٦	٢٤	مركز تدريب الفتيات على الصناعات الصغيرة	٢٠٠٠
٨	المعهد الابتدائي الأزهري للبنين	١٩٨٦	٢٥	مكتب البريد	٢٠٠٠
			٢٦	دار المناسبات	٢٠٠٠

م	المشروع	تاريخ الإنشاء	م	المشروع	تاريخ الإنشاء
٩	المعاهد الأزهرية الإعدادية والثانوية (بنات – بنين)منفصلين	١٩٨٧	٢٧	محطة صرف صحي	٢٠٠١
١٠	جهاز نقل الطلاب والطالبات بالحافلات	١٩٨٧	٢٨	مشروع تجديد شبكة مياه الشرب	٢٠٠١
١١	العيادة الإسلامية	١٩٨٧	٢٩	مستشفي التأمين الصحي	٢٠٠٢
			٣٠	مركز تنظيم الأسرة	٢٠٠٢
			٣١	جمعية صلاح الخيرية	٢٠٠٤
١٢	المكتبة الإسلامية العامة	١٩٨٨	٣٢	الإستاد	٢٠٠٤
١٣	سنترال	١٩٨٩	٣٣	مركز تدريب الشباب على الحاسب الآلي	٢٠٠٥
١٤	إقامة محطة قطار بالقرية	١٩٩١	٣٤	ردم المصرف وتشجيره كحديقة بمدخل القرية	٢٠٠٥
١٥	كلية الشريعة والقانون للبنين	١٩٩٣/٩٢	٣٥	معهد المتفوقين	٢٠٠٧
١٦	كلية التجارة للبنات	١٩٩٤/٩٣	٣٦	مستشفي صلاح الخيري	٢٠١٣
١٧	لجنة تطوير تفهنا الأشراف	١٩٩٤			

المصدر: سجلات مركز الصلاح الخيري، قرية تفهنا الأشراف،زيارة الباحثة للمؤسسات.

جدول (٢)

التغير في توزيع السكان طبقا للحالة التعليمية والنوع لقرية تفهنا الأشراف

(١٠ سنوات فأكثر)

التعداد	النوع	الحالة التعليمية							
		أمي	يقرأ ويكتب – محو أمية – ابتدائي *	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي	مؤهل فوق الجامعي	غير مبين	الجملة
١٩٧٦	ذكور	٣٩٢	٣٧١	٥٣	٣٥	٢	١١	صفر	١٥	٨٧٩
	إناث	٦٧٧	١٢٧	١٥	٦	١	صفر	صفر	٣٦	٨٦٢
	جملة	١٠٦٩	٤٩٨	٦٨	٤١	٣	١١	صفر	٥١	١٧٤١
٢٠٠٦	ذكور	٣٥٧	٣٩٤	٤٩٤	٤٢٣	٢٧	٢٣٨	٣	صفر	١٩٣٦
	إناث	٥٤٠	٢٣١	٣٥٣	٧٩٤	٢٨	٢١٦	١	صفر	٢١٦٣
	جملة	٨٩٧	٦٢٥	٨٤٧	١٢١٧	٥٥	٤٥٤	٤	صفر	٤٠٩٩
معدل التغير للإجمالي(%)**		-١٦،٠	٢٥،٥	١١٤٥،٥	٢٨٦٨،٣	١٧٣٣،٣	٤٠٢٧،٣	٤٠٠،٠	–	١٣٥،٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام ١٩٧٦،التعداد العام ٢٠٠٦.

*تم جمع بيان يقرأ ويكتب وابتدائي لتعداد ١٩٧٦ نظرا لعدم وجود بيان محو أمية،كما تم جمع بيان يقرأ ويكتب ومحو أمية لتعداد ٢٠٠٦ نظرا لعدم وجود بيان ابتدائي،وذلك لإمكانية حساب معدل التغير.

**تم حسابه من قبل الباحثة.

جدول (٣)

توزيع عدد أفراد الأسر وأفرادها طبقا لنوع مسكن الأسرة بالقرية

نوع المسكن / أسرة–أفراد	شقة	أكثر من شقة	فيلا أو منزل بأكمله	بيت ريفي بأكمله	غرفة أو أكثر في وحدة سكنية	غرفة مستقلة أو أكثر	عشة أو خيمة	حوش مدفن	الإجمالى
أسر	٨٤١	٦	١١٢	٦٣	٧	١	٠	٠	١٠٥٠
أفراد	٣٧٦٦	٢٩	٥١٧	٣٧٨	٢٦	٤	٠	٠	٤٧٣٩
معدل الأفراد للإجمالي(%)*	٧٩،٥	١٠،٩	١٠،٩	٨،٠	٠،٥	٠،٠٨	٠	٠	١٠٠

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام ٢٠٠٦ .

****تم حسابه من قبل الباحثة.***

جدول (٤) توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقا لنوع حيازة السكن

نوع الحيازة / أسرة–أفراد	إيجار قديم	إيجار جديد	إيجار مفروش	ملك	تمليك	هبة	الإجمالي
أسر	٥٣	٤٣	١	٧٤٣	٤	٢٠٦	١٠٥٠
أفراد	٢٢٣	٢٠٢	٤	٣٤٦٤	١٦	٨٣٠	٤٧٣٩
معدل الأفراد للإجمالي(%)*	٤،٧	٤،٣	٠،٠٨	٧٣،١	٠،٣	١٧،٥	١٠٠

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام ٢٠٠٦ .

****تم حسابه من قبل الباحثة.***

جدول (٥)

توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقا لعدد غرف المسكن

ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم بالقرية

البيان / أسرة–أفراد	عدد الغرف					جملة	جملة عدد الغرف	متوسط حجم الأسرة*	معدل التزاحم **
	١	٢	٣	٤	٥ فأكثر				
أسر	٠	١٤	٢٥٨	٥٨٦	١٩٢	١٠٥٠	٤١١٠	٤،٣١	١،١٥
أفراد	٠	٥٠	١٠٣١	٢٧٣٠	٩٢٨	٤٧٣٩			

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام ٢٠٠٦ .

***متوسط حجم الأسرة=عدد الأفراد/عدد أسر=فرد/أسرة.**

****معدل التزاحم=عدد الأفراد/عدد الغرف=فرد/غرفة.**

جدول (٦)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	[a]٧٥٥.	٥٧٠.	٥٦٧.	١,٠٤٨

a. Predictors: (Constant), q29, q10

جدول (٧)

ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression ١	٤٥١,٣٣٤	٢	٢٢٥,٦٦٧	٢٠٥,٣١١	.٠٠٠[a]
Residual	٣٤٠,٧٣٦	٣١٠	١,٠٩٩		
Total	٧٩٢,٠٧٠	٣١٢			

a. Predictors: (Constant), q29, q10

b. Dependent Variable: q13

جدول(٨)

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	١,٢٦١	.٦١٧		٢,٠٤٤	.٠٤٢
q10	٢,٤٠٦	.١١٩	.٧٥٥	٢٠,١٦٧	.٠٠٠
q29	-٢,٤٧٥-	.٦١١	-.١٥٢-	- ٤,٠٤٧-	.٠٠٠

a. Dependent Variable: q13

جدول(٩)

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	q10	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <=.050, Probability-of-F-to-remove >=.100).
2	q29	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <=.050, Probability-of-F-to-remove >=.100).

a. Dependent Variable: q13

ملحق (٢)
"استمارة الاستبيان"

المحور الأول:(قبل عام ١٩٨٤م)

س١ كم كان عدد أفراد الأسرة:.....

س٢ماهو مستوي تعليمك في ذلك الوقت:

(١) أمي (٢) ابتدائي (٣) إعدادي (٤) ثانوي (٥) جامعي فما فوق

س٣ مهنتك في ذلك الوقت:(يمكن اختيار أكثر من مهنه إن وجدت)

(١) فلاح (٢) موظف (٣) مهني (٤) أعمال حرة (٥) أخري

س٤ ما هي فرص العمل التي كانت متاحة لك في ذلك الوقت)يمكن اختيار أكثر من فرصة عمل إن وجدت):

(١) الزراعة (٤) السفر للخارج

(٢) وظيفة حكومية (٥) إقامة مشروع خاص بي

(٣)الاشتغال بمهنة من المهن (٦) لا يوجد

س٥ كم كان دخلك:.....

(١) منخفض (٢) متوسط (٣) مرتفع

س٦ ما هو مستوي معيشتك من وجهة نظرك في ذلك الوقت:

(١) مرتفع جدا (٢) مرتفع (٣) متوسط (٤) أقل من متوسط (٥) منخفض

س٧ كم كان عدد المتعلمين من أولادك في ذلك الوقت(سواء خريجين أو ملتحقين بأي مرحلة من مراحل التعليم)؟.....

س٨ كم عدد العاطلين في أسرتك في ذلك الوقت؟.....

س٩ هل أقمت مشروع في ذلك الوقت:

(نعم) (لا)

(في حالة الإجابة بنعم جاوب علي الأسئلة من ١٠ إلى ١٣)

س١٠كم كان عدد المشروعات التي قمت بإنشائها ؟.....

س١١ ما هو نوع المشروعات التي قمت بإنشائها:(يمكن اختيار أكثر من مشروع إن وجد)

(١) بقالة (٢) كافيه (٣) مطعم (٤) مكتبة (٥) مزرعة دواجن (٦) أخري

س١٢ما هي وسيلة تمويل مشروعك في ذلك الوقت:(يمكن اختيار أكثر من وسيلة)

(١) سافرت للخارج ومولت مشروعي من مدخرات السفر

(٢) اقترضت من البنك

(٣) من مدخراتي الخاصة

(٤) قمت بعمل جمعية

(٥) اقترضت من المركز الإسلامي بالقرية

س١٣ كم كان عدد العمالة في مشروعك في ذلك الوقت (سواء من أفراد أسرتك أو من خارج الأسرة)؟.....

المؤسسات الصحية:

س١٤ هل كان يوجد مؤسسات صحية موجودة بالقرية في ذلك الوقت:

	(نعم)	(لا)
(١) وحدة صحية	( )	( )
(٢) مستشفي عام	( )	( )
(٣) مستشفي تأمين صحي	( )	( )

س١٥ ما هو رأيك في أداء المؤسسات الصحية الموجودة إن وجدت في ذلك الوقت:

م	المؤسسات الصحية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	وحدة صحية					
٢	مستشفي عام					
٣	مستشفي تأمين صحي					

س١٦في حالة عدم الرضا عن أداء المؤسسات الصحية اذكر الأسباب (يمكن اختيار أكثر من سبب):

(١) انخفاض مستوي الخدمات الصحية المقدمة
(٢) انخفاض مهارة الطاقم الطبي
(٣) سوء الإدارة

(٤) ضعف الإمكانيات الطبية
(٥) جميع ما سبق

المؤسسات التعليمية:

س١٧ هل كان يوجد مؤسسات تعليمية موجودة في ذلك الوقت:

	نعم	لا
(١) دار تحفيظ قرآن(كتاب)	( )	( )
(٢) مدرسة ابتدائي عـــــام	( )	( )
(٣) مدرسة إعدادي عـــــــام	( )	( )
(٤) مدرسة ثانوي عـــــــام	( )	( )
(٥) معهد ابتدائي أزهـــــري	( )	( )
(٦) معهد إعدادي وثانوي أزهري	( )	( )
(٧) فرع جامـــــــعة الأزهـــــــــر	( )	( )

س١٨ ما هو رأيك في أداء كل مؤسسة إن وجدت:

م	المؤسسات التعليمية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	دار تحفيظ قرآن(كتاب)					
٢	مدرسة ابتدائي عام					
٣	مدرسة إعدادي عام					
٤	مدرسة ثانوي عام					
٥	معهد ابتدائي أزهري					
٦	معهد إعدادي وثانوي أزهري					
٧	فرع جامعة الأزهر					

س١٩ في حالة عدم الرضا عن أداء المؤسسات التعليمية اذكر الأسباب: (يمكن اختيار أكثر من سبب)

(١) انخفاض مستوي الخدمات التعليمية المقدمة
(٢) انخفاض مهارة القائمين على العملية التعليمية
(٣) سوء الإدارة
(٤) ضعف الإمكانيات
(٥) جميع ما سبق

المؤسسات الخدمية:

س٢٠ هل كان يوجد مؤسسات خدمية موجودة في ذلك الوقت:

	نعم	لا
(١) السنترال	( )	( )
(٢) الإستاد	( )	( )
(٣) مكتب البريد	( )	( )
(٤) مركز الشباب	( )	( )
(٥) مركز التدريب	( )	( )

س٢١ما هو رأيك في أداء كل مؤسسة إن وجدت:

م	المؤسسات الخدمية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	السنترال					
٢	الإستاد					
٣	مكتب البريد					
٤	مركز الشباب					
٥	مركز التدريب					

س٢٢ في حالة عدم الرضا عن أداء المؤسسات الخدمية اذكر الأسباب (يمكن اختيار أكثر من سبب):

(١) انخفاض مستوي الخدمات المقدمة

(٢) انخفاض مهارة القائمين على هذه الخدمات

(٣) سوء الإدارة

(٤) ضعف الإمكانيات

(٥) جميع ما سبق

المشروعات البيئية:

س٢٣ هل كان يوجد مشروعات بيئية موجودة بالقرية في ذلك الوقت:

	نعم	لا
(١) محطة صرف صحي	( )	( )
(٢) مشروعات جمع القمامة	( )	( )
(٣) محطة مياه الشرب	( )	( )
(٤) ردم المصرف الزراعي	( )	( )

س٢٤ ما هو رأيك في أداء المشروعات البيئية الموجودة إن وجدت في ذلك الوقت:

م	المشروعات البيئية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	محطة صرف صحي					
٢	مشروعات جمع القمامة					
٣	محطة مياه الشرب					
٤	ردم المصرف الصحي					

س٢٥هل كان المصرف الموجود بالقرية يشكل مصدر للتلوث:.....

(١) بشكل كبير جدا (٢) بشكل كبير (٣) بشكل متوسط (٤)بشكل ضعيف (٥) لا يوجد تأثير

المحور الثاني: (بعد عام١٩٨٤)

س١ كم عدد أفراد الأسرة الآن:.....

س٢مستوي تعليمك الآن:

(١) أمي (٢) ابتدائي(٣) إعدادي (٤) ثانوي (٥) جامعي فما فوق

س٣ ما هي مهنتك الآن:(يمكن اختيار أكثر من مهنة إن وجدت)

(١) فلاح (٢) موظف (٣) مهني (٤) أعمال حرة (٥) أخري

س٤ ما هي فرص العمل المتاحة لك الآن)يمكن اختيار أكثر من فرصة إن وجدت):

(١) الزراعة (٤) السفر للخارج

(٢) وظيفة حكومية (٥) إقامة مشروع خاص بي

(٣) الاشتغال بمهنة من المهن (٦) لا يوجد

س٥ما هو دخلك الآن:

(١) منخفض (٢) متوسط (٣) مرتفع

س ٦ما هو مستوي معيشتك الآن من وجهة نظرك:

(١) مرتفع جدا (٢) مرتفع (٣) متوسط(٤) أقل من المتوسط (٥) منخفض

س٧ كم عدد المتعلمين بالجامعة من أولادك الآن(سواء خريجين أو طلبة وطالبات جامعيين)؟.....

س٨ كم عدد العاطلين في أسرتك الآن؟.....

س٩ هل أقمت مشروع بعد ١٩٨٤ وحتى الآن:

(نعم) (لا)

(في حالة الإجابة بنعم جاوب علي الأسئلة من ١٠ إلى ١٣)

س١٠كم عدد المشروعات التي قمت بإنشائها ؟.....

س١١ما هي نوعية المشروعات التي قمت بإنشائها:(يمكن اختيار أكثر من مشروع إن وجد)

(١) بقالة (٢) كافيه (٣) مطعم (٤) مكتبة (٥) مزرعة دواجن (٦) أخري

س١٢ ما هي وسيلة تمويل مشروعك:(يمكن اختيار أكثر من وسيلة)

(١) سافرت للخارج ومولت مشروعي من مدخرات السفر

(٢) اقترضت من البنك

(٣) من مدخراتي الخاصة

(٤) قمت بعمل جمعية

(٥) اقترضت من المركز الإسلامي بالقرية

س١٣ كم عدد العمالة في مشروعك الآن(سواء من أفراد أسرتك أو من خارج الأسرة):.....

المؤسسات الصحية:

س١٤ هل يوجد مؤسسات صحية موجودة بالقرية الآن:

	(نعم)	(لا)
(١)مستشفي عام	()	()
(٢)مستشفي تأمين صحي	()	()

س١٥ ما هو رأيك في أداء المؤسسات الصحية الموجودة إن وجدت:

م	المؤسسات الصحية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	مستشفي عام					
٢	مستشفي تأمين صحي					

س١٦ في حالة عدم الرضا عن أداء المؤسسات الصحية اذكر الأسباب (ممكن اختيار أكثر من سبب)

(١) انخفاض مستوي الخدمات الصحية المقدمة
(٢) انخفاض مهارة الطاقم الطبي
(٣) سوء الإدارة
(٤) ضعف الإمكانيات الطبية
(٥) أخرى

المؤسسات التعليمية:

س١٧ هل يوجد مؤسسات تعليمية موجودة الآن:

	نعم	لا
(١) دار تحفيظ قرآن(كتاب)	( )	( )
(٢) مدرسة ابتدائي عام	( )	( )
(٣) مدرسة إعدادي عام	( )	( )
(٤) مدرسة ثانوي عام	( )	( )
(٥) معهد ابتدائي أزهري	( )	( )
(٦) معهد إعدادي وثانوي أزهري	( )	( )
(٧) فرع جامعة الأزهر	( )	( )

س١٨ما هو رأيك في أداء كل مؤسسة إن وجدت:

م	المؤسسات التعليمية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	دار تحفيظ قرآن(كتاب)					
٢	مدرسة ابتدائي عام					
٣	مدرسة إعدادي عام					
٤	مدرسة ثانوي عام					
٥	معهد ابتدائي أزهري					
٦	معهد إعدادي وثانوي أزهري					
٧	فرع جامعة الأزهر					

س ١٩في حالة عدم الرضا عن أداء المؤسسات التعليمية اذكر الأسباب: (يمكن اختيار أكثر من سبب)

(١) انخفاض مستوي الخدمات التعليمية المقدمة
(٢) انخفاض مهارة القائمين على العملية التعليمية
(٣) سوء الإدارة
(٤) ضعف الإمكانيات
(٥) أخرى

المؤسسات الخدمية:

س٢٠ هل يوجد مؤسسات خدمية موجودة الآن:

	نعم	لا
(١) السنتـــــــــــــرال	( )	( )
(٢) الإستـــــــــــــــاد	( )	( )
(٣) مكتب البريـــــد	( )	( )
(٤) مركز الشبـــاب	( )	( )
(٥) مركز التدريب	( )	( )

س٢١ ما هو رأيك في أداء كل مؤسسة إن وجدت:

م	المؤسسات الخدمية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	السنترال					
٢	الإستاد					
٣	مكتب البريد					
٤	مركز الشباب					
٥	مركز التدريب					

س٢٢ في حالة عدم الرضا عن أداء المؤسسات الخدمية اذكر الأسباب:(يمكن اختيار أكثر من سبب)

(١) انخفاض مستوي الخدمات المقدمة

(٢) انخفاض مهارة القائمين على هذه الخدمات

(٣) سوء الإدارة

(٤) ضعف الإمكانيات

(٥) أخرى

المشروعات البيئية:

س٢٣ هل يوجد مشروعات بيئية موجودة بالقرية الآن:

	نعم	لا
(١) محطة صرف صحـــــــــي	( )	( )
(٢) مشروعات جمع القمامة	( )	( )
(٣) محطة مياه الشـــــــرب	( )	( )
(٤) ردم المصرف الزراعي	( )	( )

س٢٤ ما هو رأيك في أداء المشروعات البيئية إن وجدت الآن:

م	المشروعات البيئية	ممتاز	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف
١	محطة صرف صحي					
٢	مشروعات جمع القمامة					
٣	محطة مياه الشرب					
٤	ردم المصرف الزراعي					

س٢٥هل ردم المصرف الموجود بالقرية قضي علي التلوث ووفر بيئة صحية:.....

(١) بشكل كبير جدا (٢) بشكل كبير (٣) بشكل متوسط (٤) بشكل ضعيف (٥) لا يوجد تأثير

س٢٦ هل بنيت بيت جديد بالخرسانة المسلحة بدلا من الطوب النيء؟

نعم() لا()

(في حالة الإجابة بنعم جاوب علي س٢٧،س٢٨)

س ٢٧هل بنيته مكان البيت القديم أم اشتريت أرضا زراعية وبنيتها؟

(١) اشتريت أرضا زراعية وبنيتها
(٢) بنيت مكان البيت القديم
(٣) بنيت في أرض زراعية كانت ملكي

س٢٨ ما هي مساحة البيت ؟.....

س٢٩ متى بدأت مشروعك:

(١) قبل إقامة الجامعة (٢) بعد إقامة الجامعة

س٣٠ هل مبيعات مشروعك في أجازات الجامعة تتأثر:

(١) المبيعات كما هي لا تتأثر ()
(٢) تنخفض المبيعات ()
(٣) لا يوجد مبيعات ()

س٣١ بكم زاد دخلك عن الماضي:

(١) دخلي كما هو لم يتغير ١٠٠% ()
(٢) زاد مرة عن الماضي ٢٠٠% ()
(٣) زاد مرتين عن الماضي٣٠٠% ()
(٤) أخري(%) ()

س٣٢هل ساهمت بالتبرع في بناء أي شئ بالقرية (مثل مسجد – مدرسة – معهد – جامعة – مستشفي.....):

نعم( ) لا( )

أسئلة خاصة بإقامة مشروعات من أحد أفراد الأسرة:

س ٣٣هل أقام أحد أولادك مشروعات خاصة بهم داخل القرية؟

نعم() لا( )

(في حالة الإجابة بنعم جاوب على الأسئلة من س ٣٤الى س ٣٧)

س٣٤ كم واحد من أولادك أقام مشروعات خاصة بهم داخل القرية؟.....

س٣٥ ما هو عدد المشروعات التي قاموا بها؟.....

س ٣٦ما هي نوعية المشروعات التي قاموا بها:(يمكن اختيار أكثر من مشروع إن وجد)

(١) بقالة (٢) مكتبة (٣) مطبعة (٤) كافية (٥) مطعم (٦) محل بيع خضراوات (٧) أخري

س٣٧ ما هو مصدر تمويل هذه المشروعات:(يمكن اختيار أكثر من وسيلة)

(١) مدخرات الأسرة.

(٢) مدخرات الأسرة من السفر للخارج.

(٣) قرض من المركز الإسلامي بالقرية.

(٤) قرض من البنك.

(٥) عملت جمعية.